جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

" تقييم دور أجهزة الإحصاءات الوطنية في تحسين جودة إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة "

(دراسة مقارنة بين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بمصر، وبعض الأجهزة الإحصائية الدولية)

Evaluating the Role of National Statistical Agencies in Enhancing the Quality of Producing Sustainable Development Indicators.

A Comparative Study between CAPMAS Egypt & some international statistical agencies.

إعـداد

الباحثة/ دعاء عيد أحمد شكرى

إشـراف

الأستاذ الدكتور/ أحمد عـاشور

أستاذ مساعد بمركز السياسات الإقتصادية الكلية بمعهد التخطيط القومي

لإستكمال متطلبات

الحصول على درجة الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

٢٠٢٠

فهرس المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
	القسم الأول: الإطار النظرى للبحث	
١	مقدمة	٥-٦
٢	مشكلة البحث	٧
٣	أهداف البحث	٧
٤	التساؤلات	٧
٥	أهمية البحث	٨
٦	حدود البحث	٨
٧	مصطلحات البحث	٨
٨	الدراسات السابقة	٩-١٢
	القسم الثانى: الدراسة التطبيقية (العملية)	
٩	منهج البحث	١٤
١٠	نطاق البحث	١٤
١١	عرض ومناقشة النتائج	١٤-٢٩
١٢	النتائج	٣٠
١٣	التوصيات	٣١-٣٢
١٤	المراجع	٣٣-٣٥

قائمة الجداول

جدول (١)	تحليل SWOT لتقييم التحديات التى تواجه أجهزة الإحصاء الوطنى.	١٨-١٩
جدول (٢)	جدول تم تجميعه بمعرفة الباحث من بعض التقارير الدولية.	٢٦
جدول (٣)	إجمالى عدد مؤشرات SDGs وفقاً للمنهجية دولية/وطنية.	٢٩
جدول (٤)	عدد المؤشرات وفقاً للنصنيفات، وإتاحتها بالتقرير الإحصائى.	٢٩

قائمة الاشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
شكل رقم (١)	يوضح مدى التداخل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وأهدافها.	٥
شكل رقم (٢)	نموذج سداسي مقترح يحدد أنظمة التفاعل لفهم السجلات الادارية.	٢١
شكل رقم (٣)	منظومة العمل فى إطار الربط بين الإستراتيجيات، وموقع CAPMAS فيها.	٢٥
شكل رقم (٤)	شكل توضيحى يبرز إتاحة المؤشرات خلال عامى٢٠١٨،٢٠١٩.	٢٩

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على واقع جهاز الإحصاء الوطني من خلال نظام الإحصاء الوطنى ككل، وتقييمه، ومتابعة نسب التقدم الذى أحرزها فى متابعة وإتاحة مؤشراتSDGs الواردة بتقارير الإحصاء الوطنية خلال عامى ٢٠١٨،٢٠١٩ ، ومقارنته ببعض الأجهزة الإحصائية فى بعض الدول المتقدمة، والصاعدة، والنامية فى محاولة للإستفادة من التجارب الدولية فى تطوير العمل الإحصائى، وتقديم المقترحات والمبادرات التى قد تسهم فى تحسين جودة إنتاج البيانات على المستوى الوطنى، بإستخدم المنهج الوصفى التحليلى لتقييم الوضع الحالى، وذلك بإستخدام نموذج التحليل الرباعى SWOT، بالإضافة إلى المنهج العلمى المقارن لدراسة وضع هذه الأجهزة بأكثر من دولة، وإستخلاص الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى. حيث تتلخص مشكلة البحث في غياب بعض مصادر البيانات، والإحصاءات الرسمية اللازمة لإنتاج العديد من مؤشرات أجندة التنمية المستدامة٢٠٣٠، وكانت أهم النتائج أن غياب التنسيق بين مصادر البيانات الوطنية الحكومية أو إستغلالها بالكامل أو نقص بعض المسوح الإحصائية أو عدم توافر بيانات لإحتساب قيمة المؤشرات كل هذا من شأنه أن يؤدى إلى حدوث فجوة البيانات، ويؤثر سلبياً على معدلات التقدم فى إنتاج تلك المؤشرات مقارنة بالدول النى حققت تقدم فى هذا الشأن، حيث رصد التقرير الإحصائى الوطنى لمتابعة SDGs الأخير لمصر أن عدد المؤشرات التى تم حسابها (١١٢) مؤشر، تم إحتساب (١٠٢) منها طبقاً للمنهجية الدولية، و(١٤) طبقاً للمنهجية الوطنية لعدم توافر البانات المطلوبة لحساب هذه المؤشرات بالمنهجية الدولية. وإنطلاقاً مما سبق تبنى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء دور المنسق، والشريك الوطنى الداعم للتنسيق فيما بين الوزارات، والجهات الحكومية المختلفة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدنى، وبعض المنظمات الإقليمية والدولية فى إطار مبادرة لوضع ملامح إستراتيجية لتطوير الإحصاءات الوطنية، للإرتقاء بجودة العمل الإحصائى، ولتوفير مؤشرات القياس والتقييم للربط بين أهداف أجندة التنمية المستدامة٢٠٣٠، والإستراتيجيات الوطنية والقطاعية، وكذا الإستراتيجيات الإقليمية الخاصة بأجندة إفريقيا٢٠٦٣.

مصطلحات البحث:

١. البيانات الضخمة Big Data.
٢. السجلات الإدارية (المدنية) Adminstrative Records.
٣. الحوسبة السحابية Cloud Computing.
٤. النظام الإيكولوجي للبيانات Data Ecosystem.
٥. ثورة البيانات Data Revolution.

Abstract

This research aims to get to know the reality of national statistics agenciey through the national statistical system as a whole, to evaluate it, and follow up the rates of its progress in achieving the SDGs indicators mentioned in the national statistics reports during the year ٢٠١٨-٢٠١٨, and compare it with some statistical agencies in some developed, emerging and developing countries in an attempt to benefit from international experiences in Developing statistical work, and submitting proposals and potential that may contribute to improving the quality of data production at the national level, using the descriptive analytical approach to assess the current situation, using the SWOT model, as well as the comparative scientific approach to study the status of these devices T of the state, and draw lessons learned from the experiences of other countries. As the research problem is summarized in the absence of some data sources, and the necessary official statistics for many of the indicators of the ٢٠٣٠ Agenda for sustainable development, these are the most important results that do not exist between national government data or their full exploitation or the lack of some statistical surveys or the lack of data to calculate the value of indicators all of this is who does That leads to the occurrence of the data gap, and negatively affects the rates of progress in the production of those indicators compared to the intention countries and progress in this regard, where the national statistical report to monitor the recent SDGs for Egypt monitored that the number of indicators that were calculated (١١٢) indicators, (١٠٢) of them were calculated I According to the methodology no The Mechanism, and (١٤) according to national methodology for the lack of availability required for calculation of POST data indicators of international methodology. Based on the above, CAPMAS adopted the role of the coordinator, the national partner supporting coordination between ministries, various government agencies, the private sector, civil society institutions, and regional organizations within the framework of an initiative to develop strategic features to develop national statistics, to improve the quality of statistical work, and to provide indicators of measurement and evaluation to link between The ٢٠٣٠ Agenda for Sustainable Development goals, national and sectoral strategies, as well as regional strategies for the Africa Agenda ٢٠٦٣.

الإطار النظرى للبحث

١/١ مقدمة.

٢/١ مشكلة البحث.

٣/١ أهداف البحث.

٤/١ تساؤلات البحث.

٥/١ اهمية البحث .

٦/١ حدود البحث.

٧/١ مصطلحات البحث.

٨/١ الدراسات السابقة، والتعليق عليها وتحديد الفجوة البحثية.

مقدمة

قد يري البعض أن مصطلح التنمية المستدامة قد يكون جديداً إلا أن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو إهتماماً جديداً بل هي مطلب قديم ومنذ سنوات مضت، إذ كانت التنمية تركز على قضايا الرفاه الاجتماعي في الخمسينات وعلى تجاوز مشكلات التنمية في الستينات ثم على الحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية في السبعينات، ثم ظهر مفهوم ومصطلح التنمية المستدامة كرد طبيعي على التخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن الأسلوب التقليدى للتنمية الذى يقوم علي النمو السريع للإنتاج دون اعتبار للآثار السلبية التي يخلفها هذا النمو على الإنسان، وعلى الموارد الطبيعية وعلى البيئة. **(بارود، ٢٠٠٥، ١)**

في سبتمبر ٢٠٠٠ ، التزم قادة العالم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠٢٠ حيث شكلت هذه الأهداف خطة عمل رئيسية للدول النامية والدول الأقل نمواً، وحظيت أهداف التنمية الألفية باهتمام المخططين وراسمي السياسات وصناع القرار في كثير من دول العالم ومثلت نقطة الإنطلاق لإستراتيجية التنمية المستدامة٢٠٣٠. **(مساد ، ٣،٢٠١٩)**

في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥ اعتمدت الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قراراً بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة"، ويشتمل على ١٧ هدف للتنمية المستدامة و ١٦٩ غاية للقضاء على الفقر، وعدم المساواة، وتحسين الصحة، والتعليم، وتحقيق النمو الاقتصادي بتهيئة فرص العمل، وتوفير طاقة نظيفة، ومياه، وبنية تحتية، وانشاء مدن مستدامة، وحماية البيئة الطبيعية، والتنوع الحيوي، والتصدي لتغيير المناخ في أجواء تتسم بالسلم والعدل.

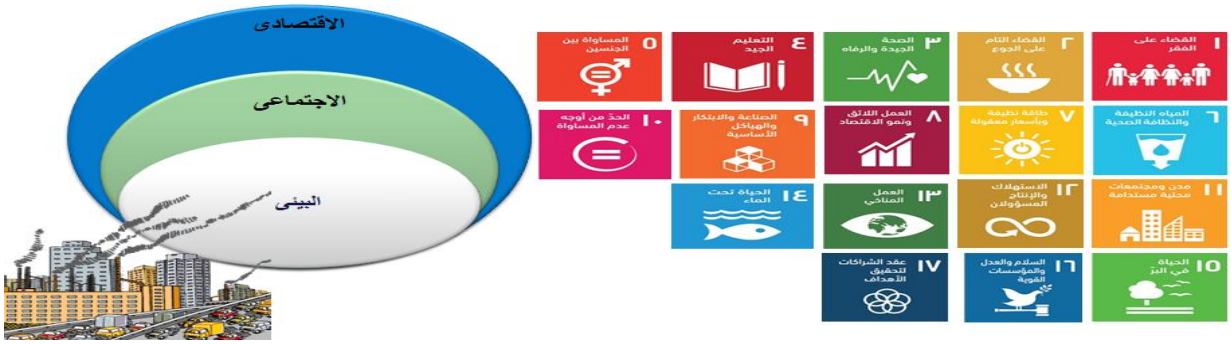

شكل (١) يوضح مدى التداخل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وأهدافها. ، المصدر: إستراتيجية التنمية المستدامة٢٠٣٠.

حيث سيتم رصد هذه الأهداف من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات العالمية وعددها ٢٤٤ مؤشر. تم صياغتها في إطار تشاركي شمل جميع الأطراف، وتكاملت فيه كل أبعاد التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والتكنولوجية، والبيئية. وبدأ تطبيق الخطة رسميا بداية عام ٢٠١٦، وتستمر حتى عام ٣٠٣٠، وتعتبر خطة طوعية غير ملزمة للدول، إلا أنها تنطبق على جميع الدول، وقابلة للتكيف حسب الخصائص الوطنية، ويقع على عاتق الحكومات مسؤولية التنفيذ بالشراكة مع كل الأطراف المعنية، وتقوم الدول بتقديم تقارير طوعية منتظمة للجهات الدولية توضح مستوى التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

من هذا المنطلق جاءت أهمية البيانات الإحصائية الرسمية التى تعد أحد الأصول الوطنية المستمدة من النظم الإحصائية الوطنية، والتى تسهم بشكل فعال كمكون أساسى فى نظام المتابعة والتقيم الوطنى المحقق في إطار مؤشرات التنمية المستدامة والتخطيط التنموي الناجح، فى محاولة لتوطين هذه الأهداف ضمن المخططات القومية فهي بذلك تقيم بشكل أساسي وضع الدول من خلال معايير يمكن حسابها ومقارنتها دولياً.

ومن هنا جاءت رؤية الأجهزة الإحصائية المتمثلة في بناء نظام إحصائي وطني متكامل يلبي بفعالية احتياجات مستخدمي البيانات مع بناء القدرات والكفاءات الوطنية في العمل الإحصائي لتحسين جودة الإحصاءات الرسمية وجعلها قابلة للمقارنة دولياً بما في ذلك استخدام أحدث المعايير الإحصائية الدولية، وتكوين الشراكات بين منتجى ومستخدمى البيانات الإحصائية، والاستفادة من التقدم التكنولوجي لتسهيل عملية تبادل المعرفة، وذلك لدعم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة االإقتصادية، والإجتماعية، والبيئية، والتى تساهم مؤشراتها في تقييم وإعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة.

ولقد شهدت الآونة الأخيرة، وبعد مرور خمس سنوات على اعتماد أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، تزايداً ملحوظاً في الطلب على البيانات والمعلومات الإحصائية لما لها من أهمية قصوى في الإدارة الرشيدة لأجهزة ومؤسسات الدولة وتحقيق التكامل، والتناغم فيما بينهم، وكذلك الطلب المتزايد لتوفير متطلبات الرؤى الوطنية، والإقليمية، والدولية للتنمية طويلة الأجل، والتي تتمثل في رؤية مصر ٢٠٣٠، وأجندة أفريقيا ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة الأممية.

حيث تتقاطع، وتشابك أهداف أجندة التنمية المستدامة، وإطار العمل المتمثل في المؤشرات المطلوب قياسها ، لذا لابد من إتباع منهجيات سليمة للتحليل الدقيق للبيانات الإحصائية، وإستحداث مسوح إحصائية جديدة لتقييم التقدم المحرز نحو تخقيق أهداف التنمية المستدامة. وذلك في سبيل الإلتزام بالهدف الرئيسي لها وهو "Leave No one behind" " لن نترك أحد يتخلف عن الركب". وذلك بنوافر إحصاءات مفصلة تمكننا من القياس الشامل الذي يدفع إلى حد كبير مسيرة التقدم، والتعرف علي أولويات تنفيذ أهداف الأجندة..(**Arman Bidarbakhtnia, ٢٠١٩,١)**

كما يتطلب الأمر صياغة أهداف وطنية واضحة، ومحددة كجزء أساسي من قياس التقدم نحو التنمية المستدامة. بهدف تحديد القيم الرقمية التي نطمح إليها في ظل استخدام الموارد الحالية بكفاءة، لجعل تقييم التقدم ممكنًا، في ظل حوار متبادل يتضمن التواصل بين صانعي السياسات، والمجتمع الإحصائى إعتماداً على التشاركية في العمل لتنفيذ البرامج، والخطوط المرجعية، والإستراتيجيات لمجموعات العمل الوطنية.

٢/١ مشكلة البحث

تكمن المشكلة في غياب بعض مصادر البيانات، والإحصاءات الرسمية اللازمة لإنتاج العديد من مؤشرات أجندة التنمية المستدامة، بالإضافة إلى عدم القدرة على تنفيذ بعض الإحصائيات المنتظمة، أو المستحدثة، أو إنتاج البيانات على مستوى أصغر التقسيمات التنظيمية، والإدارية بالدولة نتيجة لعدم توافر التمويل المالى لها.

كما أن صعوبة الوصول إلى بعض البيانات الإدارية، نتيجة ضعف الترابط، والإتصال الشبكى بين مؤسسات وكيانات الدولة المختلفة يمثل خللاً كبيراً يؤدي إلى حدوث فجوة البيانات في مصر. فى وقت تزداد فيه الحاجة لإنتاج وإتاحة المزيد من البيانات الإحصائية عالية الجودة والموثوقية.

حيث تعتبر البيانات من أهم المحددات المؤثرة على مستوى التقدم في إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة. فى عالم يسوده قواعد البيانات الضخمة، وإستخدام الحوسبة السحابية المرتكزة على بنية تحتية تكنولوجية قوية. كل هذا من شأنه أن يمثل بصورة خاصة عائقا أمام انتاج مؤشرات التنمية المستدامة بصورة جيدة، وبالتالى تراجع ترتيب مصر دولياً من حيث معدلات الأداء الكلى.

وبصورة عامة يعتبر ماتقدم تحدياً للنظم الإحصائية في ظل غياب رؤية إستراتيجية إحصائية وطنية على غرار العديد من دول العالم. بالإضافة إلى تحديات حوكمة النظام الإحصائي فيما يتعلق بالتشريعات المؤسسية، والتنظيمية والبشرية، والمفاهيمية، وكذا نقص مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ المسوح والدراسات الميدانية. **(الجهاز المركزى للتغبئة العامة والإحصاء،٢٠١٨، ٥)**

٣/١: أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على نظام الإحصاء الوطني، وتقييمه، والتعرف على أهم التحديات التى تواجهه وتمثل عائق أمام إنتاج بعض مؤشرات أجندة التنمية الستدامة، وكيفية تطوير نظم الإحصاءات الوطنية في ظل التغيرات السريعة والمتلاحقة. من خلال دور أجهزة الإحصاء الوطنية بالتنسيق فيما بينها وبين الجهات المختلفة، والوزارات لتحقيق الترابط فيما بين أهداف التنمية المستدامة، والإستراتيجية الوطنية ٢٠٣٠، وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣، مع مراعاة التنسيق بين الأبعاد الثلاثة للتنمية الإقتصادي والإجتماعي والبيئي.

وينبع من الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية تتمثل في:

- التعرف على واقع نظام الإحصاء الوطنى فى مصر، وتقييمه مقارنة ببعض الدول.
- التعرف علي المقترحات والمبادرات التى قد تسهم فى تحسين جودة إنتاج البيانات على المستوى الوطنى.
- التعرف علي دور أجهزة الإحصاء الوطنية في إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة.

٤/١ تساؤلات البحث

- ماهو واقع نظام الإحصاء الوطنى في مصر مقارنة ببعض الدول؟
- ما أهم المقترحات والمبادرات التى قد تسهم فى تحسين جودة إنتاج البيانات على المستوى الوطنى؟
- ماهو دور أجهزة الإحصاء الوطنية في إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة؟

١/٥ أهمية البحث

تتضح أهمية البحث في تناولها موضوع من إحدى الموضوعات التى تلقي إهتماماً عالمياً، وإقليمياً، ومحلياً بالغاً في ظل ثورة البيانات، ونظام أيكولوجي متكامل للبيانات. يعتبر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء طرفاً أساسياً، وشريكاً فاعلاً فيه بإعتباره الجهة الرسمية لجمع، وإصدار، ونشر البيانات، والإحصاءات الوطنية، ومنسق الأعمال الإحصائية على المستوى الوطنى، لتحقيق أعلى معدلات الشمول والتغطية للمؤشرات.

ومن هنا يتضح الدور المؤثر الذى تقوم به أجهزة الإحصاء الوطنية كلما توافرت لها الإمكانات المادية، والبشرية من القيام بدورها نحو إحراز التقدم فى أجندة التمية المستدامة، ويتضح ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ماهى أهمية الحاجة إلى المزيد من الإحصاءات الوطنية؟
- ماهى التحديات التى تؤثر على كفاءة الأجهزة الإحصائية فى إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة؟
- هل هناك ضرورة لتطوير نظم جمع، ومعالجة، ونشر الإحصاءات الوطنية؟
- لماذا الحاجة لوضع إستراتيجية لتطوير الإحصاءات الوطنية؟

١/٦ حدود البحث

حدود زمانية: تقييم وضع أجهوة الإحصاء الوطنية من حيث، (طبيعة النظم الإحصائية مركزية/لامركزية – مصادر البيانات– مستوى التكنولوجيا– بناء القدرات – تواجد فريق عمل لمتابعة .SDGs) – خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩.

حدود مكانية: جمهورية مصر العربية ومقارنة ببعض الدول الأخرى بقارة إفريقيا (جنوب إفريقيا/تونس)، والبرازيل، واستراليا، كندا، بإعتبارهم أمثلة لدول نامية، وصاعدة، ومتقدمة.

١/٧ مصطلحات البحث

١. البيانات الضخمة Big Data: هي بيانات ذات حجم كبير، وسرعة كبيرة وتنوع وتعدد في المصادر والموارد بصورة تتطلب أشكالاً جديدة من الإدارة، والمعالجات. لتمكينها من دعم متخذ القرار، ودعم أية أغراض أخرى.
٢. السجلات الإدارية (المدنية) Adminstrative Records: هى أنظمة التسجيل الإدارى أو المدني المستمر، والدائم للأحداث الحيوية المتعلقة بالسكان داخل الدولة بموجب مرسوم، أو لائحة ، ووفقاً للمتطلبات القانونية للدولة، فهى المصدر الرئيسى للإحصاءات الحيوية مثل (المواليد، والوفيات، والزواج، والطلاق).
٣. الحوسبة السحابية Cloud Computing: هي نموذج لتمكين الوصول في كل مكان، وبسهولة وبناء على الطلب إلى مجموعة مشتركة من موارد الحوسبة (مثل الشبكات والخوادم وتطبيقات التخزين، والخدمات) التي يمكن توفيرها بسرعة مع الحد الأدنى من جهد الإدارة أو تفاعل مزود الخدمة.
٤. النظام الإيكولوجي للبيانات Data Ecosystem: طبقاً لتعريف اللجنة الإقتصادية لإفريقياECA على أنه" :نظام معقد للعلاقات بين الأفراد، المنظمات، حزم البيانات، المعايير، الموارد، المنصات، وكافة العناصر الأخرى التي تحدد (البيئة) التي يتواجد فيها كل مورد معين من البيانات."
٥. ثورة البيانات Data Revolution: تكامل المجموعات أو الحزم المتنوعة من البيانات الجديدة مع البيانات التقليدية المتاحة لإنتاج معلومات ذات جودة عالية وبصورة أكثر تفصيلاً، وأكثر ارتباطاً بحاجات المستخدم، وفي الوقت المناسب لدعم أغراض متعددة ومستخدمين متعددين بهدف تنفيذ وتقييم التنمية المستدامة.

٨/١ إستعراض الدراسات السابقة والتعليق عليها وتحديد الفجوة البحثية.

١. دراسة " بارود "(٢٠٠٥) انتاج علمى. فلسطين. "متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الاحصائية".

الهدف: التعرف على متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الاحصائية، من خلال تناول حساب دليل مؤشرات التنمية البشرية الأساسية سواء كانت إجتماعية أو إقتصادية . **بإستخدام المنهج:** الوصفى.

أهم النتائج والتوصيات: أهمية تشكيل مؤسسة خاصة، ذات إستقلال مالى وإدارى لها صلاحيات واسعة، على أن تضم عضوية كل من الأكاديميين، والإحصائيين، وخبراء التنمية، وتكون تبعيتها المباشرة لرئاسة مجلس الوزراء تُعنى بالتنمية المستدامة في فلسطين تسمى مؤسسة التنمية المستدامة.

(إعتمدت الدراسة على قياس مؤشرات دليل التنمية البشرية فقط).

٢. دراسة "الدليمي،وآخرون"(٢٠٠٧) انتاج علمى. الاردن. "دراسة واقع الأجهزة الإحصائية في الدول العربية".

الهدف: إستهدفت الدراسة واقع الأجهزة الإحصائية في الدول العربية من حيث هياكلها التنظيمية، والمهام، والمسئوليات . **بإستخدام المنهج:** الوصفى التحليلى.

أهم النتائج والتوصيات: ضرورة التنسيق وتوفير الدعم العلمي، واللوجستي للعمل الإحصائي، من خلال برامج تدريبية لرفع مهارات العاملين بالأجهزة الإحصائية فى الدول العربية لضمان تنفيذ البرامج الإحصائية مع ضرورة التوجه نحو إستقلالية العمل الإحصائى، والتحول إلى أنظمة الإحصاء شبه المركزية بمشاركة الدوائر الإحصائية بالوزارات والهيئات.

(لم تحدد الدراسة آليات التحول من نظم الإحصاءات المركزية إلى النظم شبه المركزية، وكذلك الجهة المسئولة عن التنسيق لهذا الشأن).

٣. دراسة ""Bascand"(٢٠٠٩) انتاج علمى. نيوزلاندا. دور وتحديات الإحصائيين الرسميين في تعزيز التنمية".

(The Role and Challenges for Official Statistics in Policy Evaluation) بإستخدام المنهج: الوصفى.

الهدف تهدف الدراسة إلى التعرف على بيئة عمل الإحصاءات فى نيوزيلندا، للوصول إلى المعلومات الدقيقة، وكيف يرتبط ذلك بتقييم السياسات، والخيارات المتزايدة.

أهم النتائج والتوصيات: تساهم الإحصائيات في السياسات العامة، وصنع القرار لدى الحكومات والاجهزة الاحصائية، حيث تعمل على تقييم البرامج والسياسات، لابد من إستحداث إحصاءات جديدة مع تعظيم الإستفادة من البيانات الإدارية.

(لم تتطررق الدراسة لوضع معايير يتم على أساسها قياس، وتقييم النظام الإحصائى فى نيوزيلاندا).

٤. دراسة "خليل"(٢٠١١) ماجستير. السودان. "نظم المعلومات الإحصائية ودورها في تحقيق إستراتيجيات التنمية المستدامة السودان نموذجا".

الهدف تحليل التحديات الرئيسية التي تعوق السودان لتحقيق التنمية المستدامة، ودراسة دور نظم المعلومات الإحصائية في تحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة. **بإستخدام المنهج:** الوصفى التحليلى.

أهم النتائج والتوصيات: هناك دور إيجابى يمكن أن تقوم به المعلومات الإحصائية لتعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الوحدات الحكومة للمشاركة في صياغة إستراتيجيات التنمية المستدامة.

(لم تجدد الدراسة الجهة التى ستقوم بتنسيق التعاون بين الوحدات الحكومية فى سبيل تحقيق الدور الإيجابى لتبادل المعلومات الإحصائية لصياغة إستراتيجية التنمية المستدامة).

٥. "**Garnåsjorde et al** "(٢٠١٢) **انتاج علمى. النرويج.** "**مؤشرات التنمية المستدامة : من الإحصائيات إلى السياسات**".(Sustainable Development Indicators: From Statistics to Policy)

الهدف دراسة مؤشرات التنمية المستدامة من خلال الإحصائيات يتم وضع وصياغة السياسات. **بإستخدام المنهج:** الوصفى.

أهم النتائج والتوصيات: ضرورة إشراك المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من المؤسسات وأصحاب المصلحة، لضمان تعزيز سياسات التنمية المستدامة. كما أن التقييم الناجح للإستدامة يجب أن يتم بمشاركة مجتمعية يتم التفاوض عليها في عملية سياسية تركز على كل من الأهداف طويلة المدى، والإجراءات قصيرة المدى.

٦. **دراسة "زيان"(٢٠١٧) انتاج علمى. الجزائر.** "**دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة مقارنة بين الجزائر، مصر والإمارات العربية**

الهدف هدفت الدراسة إلى التعرف على ما توصلت إليه لجزائر، مصر والإمارات العربية المتحدة في مسارها التنموي لتحقيق التنمية المستدامة ضمن أهدافها واستراتيجياتها من خلال إستعراض بعض مؤشرات التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة لهذه البلدان خلال عام٢٠١٦. **بإستخدام المنهج:** الوصفى .

أهم النتائج والتوصيات: أظهرت الدراسة أأن هناك قفزة تنموية حققتها الإمارات مقارنة بالجزائر ومصر اللذان لا يزالان بعيدين عن الأهداف رغم توفر الإمكانات المادية والبشرية بهما.

٧. "**مراون**"(٢٠١٦) **انتاج علمى. فلسطين.** "**التحديات التي تواجه الأجهزة الاحصائية في ظل ثورة البيانات الكبيرة**

الهدف هدفت **دراسة حالة فلسطين إلى** "**التعرف على التحديات التي تواجه الأجهزة الاحصائية في ظل ثورة البيانات الكبيرة،** والتى يمكن الاستفادة منها لما تتمتع به من سرعة إنتاج عالية (لحظية)، ومتنوعة، ومتوافرة بحجم كبير، ويمكن استثمارها فى إنتاج إحصاءات رسمية وغير رسمية فعالة تصف الواقع، واحصائيات جديدة لم يكن بالإمكان الحصول عليها بالمصادر التقليدية.

أهم النتائج والتوصيات: يوجد في فلسطين مؤسسات عديدة لديها بيانات كبيرة، مما يعطي فرصة واعدة للإستفادة من هذه البيانات فى حال التنسيق بينهم.

٨. " **النمر**"(٢٠١٧) **رسالة ماجستير . مصر.** "**إستخدام الحوسبة السحابية لتعظيم قدرات تكنولوجيا المعلومات فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء**".

الهدف رصد وتقييم واقع الحالة التكنولوجية بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والعوامل التى ستؤثر عليها والتي ستتأثر نتيجة تطبيق نظم الحوسبة السحابية بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. **بإستخدام المنهج:** الوصفى التحليلى.

أهم النتائج والتوصيات: ضرورة فهم الإدارة العليا فى الجهاز للخدمات السحابية بشكل أفضل وربما الآليات الكامنة إلى حد ما والحصول على توقعات واقعية من الخدمات السحابية المختلفة.

٩. "**خشبة وآخرون**"(٢٠١٧) **انتاج علمى. مصر.** " **نحو اطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٣٠**".

الهدف طرح تصورات متكاملة حول بناء آلية منهجية الادارة ومتابعة وتقييم مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يدعم تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠، وفي ضوء الخبرات العالمية والأقليمية، وفى ضوء خبرات الواقع المحلى. **بإستخدام المنهج:** الوصفى التحليلى .

أهم النتائج والتوصيات: توسيع نطاق التطبيقات الأحصائية الحديثة المرتبطة بالتنمية المستدامة، مثل تطبيقات ثورة البيانات، والبيانات الكبيرة وغيرها، بالتعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء والجهات المعنية.

١٠. " **Dang et al** "(٢٠١٩) **انتاج علمى. سويسرا.** "**تتبع أهداف التنمية المستدامة تحديات القياس الناشئة والمزيد من التأملات**".

الهدف نقدم الدراسة المزيد من التأملات واقتراح بعض الحلول البسيطة والفعالة من حيث التكلفة لهذه للتحديات التى تواجه الإحصاء والقياس. بإستخدام **المنهج:** الوصفى

أهم النتائج والتوصيات: تشير النتائج إلى الحاجة إلى مزيد من التحسين لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من حيث توضيح معنها وأهدافها الأساسية.

١١. "**Škiltere Jesil,evska** ",(٢٠١٩) **انتاج علمى. لاتفيا.** "**تطوير منهج معقد لتقييم البيانات الإحصائية**".

الهدف توفير منهجًا متعدد الأبعاد لقياس جودة البيانات الإحصائية الرسمية ويقترح نظام المؤشرات لتحديد جودة البيانات الإحصائية. **بإستخدام المنهج:** الوصفى التحليلى.

أهم النتائج والتوصيات: أهم ابعاد جودة البيانات الموضوعية، واكتمالها، ودقة تمثيل البيانات.

١٢. " **طعمه، ومساد**"(٢٠١٩) **انتاج علمى. فلسطين.** "**رصد واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين**".

الهدف التعرف على واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين. **بإستخدام المنهج:** الوصفى التحليى .

أهم النتائج والتوصيات: هناك ١٠ مؤشرات متوفرة من خلال المسوح الإحصائية التي يتم تنفيذها في الجهاز المركزي للإحصاء، يمكن الإستفادة بها لإستكمال العمل على بناء قاعدة بيانات مؤشرات التنمية المستدامة كجزء من نظام المراقبة الإحصائي الوطني.

- ما يميز الدراسة الربط بين أهداف التنمية المستدامة، وأجندة السياسات الوطنية٢٠١٧-٢٠٢٢، مما أدى إلى ترجمة ذلك على شكل تدخلات سياسية لدمج مؤشرات البيئة، وضبط التلوث ضمن الخطط القطاعية بإعتبارها قضية هامة.

١٣. " **مقناني، وشبيلة**"(٢٠١٩) **انتاج علمى . الجزائر.** " **دور البيانات الضخمة في دعم التنمية المستدامة بالدول العربية**".

الهدف تبنى فكرة أن البيانات مصدر قوة ومن شأنها أن تسهم بشكل جذري في التنمية المستدامة، وتؤثر في النهوض بالمجتمع العربي خاصة وأننا في ظل مجتمع المعرفة. **بإستخدام المنهج:** الوصفي التحليلي .

أهم النتائج والتوصيات: التشجيع على الاهتمام بدور البيانات الضخمة في التنمية الوطنية المستدامة.

١/٢ التعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية :

يوضح المسح المراجعى للدراسات السابقة التى تم التوصل إليها، وعددها الاجمالى (١٣) دراسة، منهم عدد (٩) دراسات عربية، وعدد (٤) دراسات أجنبية، اجريت فى الفترة الزمنية من عامى (٢٠٠٥) إلى (٢٠١٩)، النتائج التالية:

أهم النتائج:

- تعددت وتنوعت النتائج وفق تباين، واختلاف كل هدف أو أهداف كل دراسة على حدة وطبقاً لطبيعتها.
- تشابهت الدراسة مع الدراسات السابقة فى بعض النقاط التى تم الإستفادة منها فى كتابة مقدمة البحث، وتحديد مشكلته بموضوعية، والفجوة البحثية بدقة، وصياغة الاهداف والتساؤلات بأسلوب علمى مقارن، والوصول إلى النتائج.
- إختلفت الدراسة عن أغلب الدراسات السابقة فى موضوع البحث، والذى ركز على تقييم أجهزة الإحصاء الوطنية، والدور الرائد الذى يمكن أن تقوم به كمنسق محورى بين عناصر النظام الإحصائى بكافة وزارات، وهيئات، ومنظمات الدولة فى إطار تبنى إسترتيجية وطنية لتطوير نظام الإحصاء الوطنى تتسق مع إستراتيجية مصر الوطنية٢٠٣٠، فى خطوة لسد فجوة البيانات، وإحراز التقدم نحو إنتاج المزيد من مؤشراتSDGs، وذلك بإستخدام تقنيات المعلومات الحديثة، وإستعراض تجارب بعض الدول التى لها سبق فى هذا الشأن بالإضافة إلى تقييم المؤشرات المتاحة بأخر تقرير إحصائى وطنى لمصر لعام٢٠١٩ ، مقارنة بالتقرير السابق لعام٢٠١٨ لرصد التغيرات فى منهجيات، وأعداد المؤشرات التى تم إنتاجها، وذلك لأغراض المتابعة، والتقييم نحو تحقيق معدلات أعلى فى إنتاج، مؤشرات أجندة التنمية المستدامة بصفة خاصة، والتنمية المنشودة بصفة عامة.

فالتقييم والمتابعة يعدان أحد المهام الرئيسية لضمان سلامة سير جميع الأنشطة في إتجاهها الصحيح ويتحقق ذلك من خلال توافر البيانات الإحصائية أو أدوات القياس الكمية التي تمكننا من مطابقة الوضع الحالي معبراً عنه بهذه الأدوات والأرقام بما هو مستهدف بناءاً على الخطط الموضوعة مسبقاً متمثلة في تحقيق أهداف ومؤشرات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وما يرتبط بها من إستراتيجيات، وخطط وطنية.

ومن ناحية أخرى تمثل البيانات لغة تخاطب عالمية يمكن بواسطتها تعزيز التواصل والمقارنة بين الدول في المجالات المختلفة دون بذل الكثير من الجهد والوقت والموارد المالية بما ينعكس ايجابًا على تبادل المعرفة ويساهم في التعرف على المستويات التي حققتها الأجهزة الإحصائية الأخرى والعمل على الوصول اليها.

الدراسة التطبيقية

١/٢ منهج البحث.

٢/٢ نطاق البحث.

٣/٢ عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.

٤/٢ النتائج

٥/٢ التوصيات

١/٢ منهجية البحث

المـــنهج الوصـــفي التحليلـــي: وذلـك لتحليـل الوضـع الحـالى والمفـاهيم المختلفـة التـى تناولتهـا الدراسـة ورصد المعلومات التى تم الحصول عليها من مصادر مختلفة ودراسات سابقة، بإستخدام التحليل الرباعى SWOT.

المـــنهج العلمـــى المقـــارن: الـذى يجمـع بـين الإسـتقراء فـي تشـخيص الظـاهرة، وتقـديم رؤيـة بالوضـع المسـتقبلي، والإسـتنباط فـي إسـتخلاص الـدروس المسـتفادة مـن التجـارب الـدول السـابقة، ثـم تقـديم بعض المقترحات والمبادرات التى قد تسهم فى تحسين جودة إنتاج البيانات على المستوى الوطنى.

٢/٢ نطاق البحث:

إعتمد البحث على المسح المرجعي للأدبيات، وبالإطلاع على التقارير الصادرة والمتعلقة بموضوع البحث، والعمل علي تجميع، وتحليل البيانات الصادرة بالتقارير، والإستفادة منها فى المقارنة **بين الدول.**

٣/٢ عرض ومناقشة الدراسة التطبيقية

وسوف يتناول القسم التطبيقى للبحث تقييم دور أجهزة الإحصاء الوطنية، وماتنتجه من بيانات، من خلال خمسة مباحث ثم الخروج بالتوصيات والنتائج التي تم التوصل إليها.

- المبحث الأول: تقييم الوضع الحالي لنظام الإحصاء الوطني.
- المبحث الثانى: تحليل نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات التى تواجه نظم الإحصاء الوطنية.
- المبحث الثالث: التعرف فجوة البيانات، أسبابها، وآثارها علي التراجع في إنتاج مؤشرات أجندة التنمية الممستدامة.
- المبحث الرابع: إلقاء الضوء على تجارب أجهزة الإحصاء الوطنية ببعض الدول.
- المبحث الخامس: الإستراتيجية الوطنية المقترحة ودورها في معالجة هذه الفجوات.

ولإجراء التقييم المنطقى والموضوعى لابد من الوقوف على التساؤل:

ماهو واقع النظام الإحصائى الوطنى في مصر مقارنة ببعض الدول؟

من خلال تحليل الوضع الحالى لجهاز التعبئة العامة والإحصاء بمصر واجراء المسح المرجعي للادبيات والتقارير الصادرة من المنظمات الاقليمية والدولية في هذا الشأن. وللإجابة علي هذا التساؤل فإنه لابد من الاجابة علي االتساؤلات الاتية:

١. ماهو الوضع الحالي لنظام الإحصاء الوطني؟

٢. ماهى نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التى تواجه محتمعات الإحصاءات الوطنية؟

٣. ماهى فجوة البيانات، وأسبابها، وآثارها على التراجع فى إنتاج مؤشرات **SDGs** ؟

٤. ماهى تجارب أجهزة الإحصاء الوطنية ببعض الدول مقارنةً بمصر ؟

وسيتم الرد على الأسئلة السابقة من خلال المباحث الأربعة التالية.

المبحث الأول: تقييم الوضع الحالي لنظام الإحصاء الوطنى بمصر

١. التعريف بمهام الجهاز والإطار التشريعي والمؤسسى والقانوني له

يمارس الجهاز مهامه من خلال (٥) قطاعات، و(٢١) إدارة مركزية، و(٨١) إدارة عامة، و(٤٢) مكتب إحصائي بإجمالى عدد عاملين حوالي(٥٠٠٠) موظف موزعين على مستوى جميع محافظات الجمهورية، والتي يتم جمع الإحصاءات من خلالها ميدانياً، وإرسالها لمقر الجهاز لتجميعها ومعالجة البيانات الواردة بها وإجراء التحليلات الإحصائية عليها ثم نشرها في صورة نشرات وإصدارات تختلف دوريتها طبقاً لمنهجية العمل بها وتنفيذاً للمعايير الدولية المتبعة في إعدادها ودورية نشرها.

وتتمثل رؤية الجهاز: في أن يكون جهاز إحصائي رائداً إقليمياً ودولياً ويسهم بتميز في جهود التنمية المستدامة. كما تتضح رسالته: في إنتاج إحصاءات موثوقة ومنتظمة تلبى إحتياجات أجهزة الدولة ومجتمع الأعمال، والجامعات ومراكز البحوث، والباحثين، والعامة، والمنظمات الدولية، وفقاً للمعايير الإحصائية المهنية الدولية.

ويعمل الجهاز من خلال الإطار التشريعي والقانون الذي ينظم العمل الإحصائي به وذلك تطبيقاً للمادة رقم (٦٨) من دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤ والتي تقضي بحق الشعب وملكيته للمعلومات والوثائق والبيانات حيث تقوم الدولة بتوفيرها، وإتاحتها للمواطنين تطبيقاً لمبادئ الشفافية، وكذا المادة (٣) من القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٠فى شأن الإحصاء والتعداد، والمعدل بالقانون رقم(٢٨) لسنة١٩٨٢ والتي تقضي بسرية البيانات الفردية المتعلقة بالإحصاء والتعداد، والمادة(٤) من نفس القانون والتى تنص على معاقبة من يخالف ذلك بالحبس مدة لاتقل عن شهر ولاتزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولاتتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.(WWW.CAPMAS.eg.gov)

٢. تقييم الوضع الحالي لنظام الإحصاء الوطني

يعتبر تقييم الوضع الحالى للنظام الإحصائى خطوة أساسية لبناء الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات بإعتبار أن التقييم الموضوعى المعمق، والمستقل يهدف للإجابة على سؤال "أين نحن؟" من خلال وصف كامل للنظام الإحصائي الوطني.

وبرصد واقع جهاز الإحصاء الوطني في مصر، نجد أنه لا يختلف كثيراً عن غيره من باقي الأجهزة الإحصائية في دول العالم، حيث تلعب هذ الأجهزة دوراً محورياً في تطوير وضع الإحصاءات الرسمية لإستخدامها في أغراض التخطيط والمتابعة من جهة، وفي توفير قواعد البيانات اللازمة لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة، والأجندات الوطنية من جهة أخري.

ولقد لاحظت الدراسة أنه بالرغم من وجود بنية أساسية قوية لإنتاج الإحصاءات الوطنية، والقطاعية في جميع المجالات الإقتصادية، والإجتماعية، والبيئية أسفرت عن إنتاج ثروة قومية من الإحصاءات المفيدة حول طبيعة المجتمع المصري، إلا إنه لايزال هنالك الكثير يجب القيام به للوصول إلى نظام إحصائي وطني متوائم، ومتكامل، ومهني في مصر يتناغم مع المستويات الإحصائية المشاهدة في الدول المتقدمة، حيث يتطلب ذلك تحولات كبيرة للتنسيق بين جهاز

الإحصاء الوطنى بصفته الجهة االرسمية لجمع البيانات الوطنية، وجميع عناصر النظام الإحصائي الوطني، وتعزيز القدرات الاحصائية في الوحدات التابعة للوزارات، والهيئات، والمكاتب الاحصائية الفرعية (على مستوى جميع المحافظات).

ولقد تطور هذا النظام الإحصائي عبر السنين، ويشير الوضع الحالي إلى ان هناك فرصة أخرى لِلتغيير نحو الافضل. فبملاحظة طبيعة عمل جهاز الإحصاء الوطني في مصر تبين أن هناك إعتماد كبير في إنتاج الإحصاءات الرسمية على المسوح الميدانية المتخصصة في موضوعات مختلفة، بينما هناك غياب فى التنسيق الفعال بين جهاز الإحصاء الوطني، ومختلف الوحدات المنتجة للاحصاءات داخل الوزارات والهيئات.

كما أن ضعف البنية التحتية التكنولوجية، ووسائل تبادل البيانات، في وقت انتشرت فيه قواعد البيانات الضخمة والمنصات الرقمية، والحلول المبتكرة والمتطورة لإدارة المعرفة بكفاءة وفاعلية، بهدف تبادل المعلومات والخبرات، والإستفادة من التقدم التكنولوجي لتسهيل عملية تبادل المعرفة، والإسراع نحو تحقيق التنمية المستدامة، كان له تأثير واضح على إدارة مخرجات نظام الإحصاء الوطنى.

هذا بالإضافة إلى عدم توافر التمويل المالى أحياناً اللازم لإجراء المسوح الميدانية المتخصصة واللازمة لإنتاج الإحصاءات، وتوفير البيانات، أو تباعد دورية إجراء المسوحات الميدانية ذات الطبيعة الخاصة، يمثل عائقاً نحو إنتاج مؤشرات أجندة التنمية المستدامة أو توفير إحصاءات إقليمية أو قطاعية بتفصيلات أكثر على مستوى أصغر وحدة إدارية بالدولة، مما يوجه الأنظار نحو الأماكن الأكثر فقراً، والأسر الأولي بالرعاية والأكثر إحتياجاً لأولويات للتنمية.

كل هذا من شأنه أن يؤدى إلى تراجع نسب إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة، وبالتالي ترتيب مصر بين الدول في التقارير الدولية، والتى تعتبر أداة تستخدمها الحكومات وأصحاب المصلحة لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وتسليط الضوء على الفجوات في كل من التنفيذ والبيانات. مما يفتح أبواب الحوار والنقاش حول المجالات والسياسات والإجراءات ذات الأولوية.

ويحدد التقييم الموضوعي والواقعي للموقف الراهن لنظام الإحصاء الوطني التحديات والثغرات التى يواجهها هذا النظام، وما يترتب على ذلك من خيارات إستراتيجية متاحة لتحقيق التغيير المنتشود فى المنظومة الإحصائية والثغرات والفجوات التى يجب معالجتها.

<u>التعليق</u>

- على الرغم من إحراز تقدم ملموس فى إرساء قواعد البنية المؤسسية للإحصاءات الرسمية فى مصر، والكثير من البلدان، إلا أنه لابزال هناك الكثير مما يجب عمله في تظبيق معايير الحوكمة العالمية وتطوير المؤسسات، ولابد من تواجد قوى للمنظومة الإحصائية الإقليمية، مما يستلزم تحسين التنسيق والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة الإقليمية.

المبحث الثانى: تحليل لنقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات التى تواجه أجهزة الإحصاء الوطنية بإستخدام التحليل الرباعى *SWOT*.

تكمن أهمية أجهزة الإحصاء الوطنية في كونها مصدر لتطويع الإحصاءات الرسمية لإحتياجات السياسات العامة بالدولة، وبناء الإستراتيجيات، وتنفيذ الخطط للسير نحو التغيير، والتنمية السريعة التى ترنو إليها جميع الدول حيث يتباين تطور العمل الإحصائي بين بلد وأخر، وحتى بين الإحتياجات من الإحصاءات داخل كل بلد، مما يتطلب إتباع نهج خاص في إختيار مصادر البيانات وإنتاج الإحصاءات الرسمية.

لذا يتطلب الأمر من الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية بجودة العمل الإحصائي فى الدول ضرورة تحليل الإحتياجات الحقيقية لهذ الدول، وبرامج التدريب الموحدة، والتتعرف على إحتياجات منتجو البيانات الوطنيون وتقديم المشورة لهم فيما يتعلق بتنفيذ الإحصاءات الوطنية.

وتواجه أجهزة الإحصاء الوطنية العديد من التحديات وذلك أثناء عملها لدعم تطوير العمل الإحصائى وإنتاج مؤشرات أجندة التنمية المستدامة٢٠٣٠، وتعتبر نقص الموارد، ومصادر التمويل اللازمة لإحداث التطوير فى البرامج والمسارات الإحصائية أحد أهم التحديات التي تؤدى إالى تأخير إنتاج الإحصائيات وبالتالي صعوبة حساب مؤشرات أجندة التنمية المستدامة.

ويحدد التقييم الموضوعى التحديات والثغرات التى تواجه النظام الإحصائى الوطنى والتى يمكن تصنيفها فى مجموعات هــى:

١. جودة المخرجات الإحصائية (البيانات) ومدى إتساقها مع المعايير العالمية المتفق عليها والأطر المتوفرة حالياً.
٢. مدى الإستجابة لإحتياجات المستخدمين ومدى رضاهم عن تلك المخرجات، وبالتالى تحديد الخلل في العرض والطلب على البيانات.
٣. أداء النظام الإحصائي من حيث إعتبارات الحوكمة (التشريعات، التنسيق والتشاور، الإطار المؤسسى والتنظيمى، المهنية والحرفية)، البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشريــة والماليــة.
٤. تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التى يمكن أن تساهم فى تحقيق التغيير المرغوب والمساعدة فى تشكيل رؤية النظام للفترات المستقبلية.

وفي إطار الحديث عن أهم التحديات التى تواجهها أجهزة الإحصاءات الوطنية، سيتم إستعراض هذه التحديات في شكل تحليل SWOT للتركيز على نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التى تواجه هذه الأجهزة على أرض الواقع. **(اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة , المجلس الإقتصادى والإجتماعى , (٢٠١٥) , تقرير اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا عن الإنجازات الرئيسية التي تحققت في مجال تطوير العمل الإحصائي في المنطقة ، ص ٣-٦).**

جدول(١) تحليل SWOT لتقييم نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات التى تواجه أجهزة الإحصاء الوطنى

نقاط القوة	نقاط الضعف
• الإهتمام العالمى والإقليمى والمحلي بأهمية الإحصاءات الرسمية ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة. • التقدم الملحوظ للمنظمات العالمية والعربية والإفريقية في متابعة، وتقييم نظم الإحصاءات الوطنية فى الدول. • إحراز تقدم ملحوظ في إستخدام التكنولوجيا الحديثة فى جمع البيانات وطرق إخراجها، وعرضها، وربطها بنظم المعلومات الجغرافية المكانية لإحداث تأثير مرئى يسهل من عملية قراءة البيان. • سهولة نشر البيانات بإستخدام التطبيقات الذكية، والتى يسهل تداولها بواسطة الباحثين والعامة. • مشاركة الإحصائيين في المؤتمرات، وورش العمل الدولية، والإقليمية، مما يجعلهم مطلعين على كل ماهو جديد، ويصقل من مهاراتهم العملية.	• الإختلاف بين البيانات التى تنتجها أجهزة الإحصاءات الوطنية وتلك التى تنشرها المنظمات الدولية لإختلاف المنهجيات. • لا يتم التسيق بين مصادر البيانات الوطنية الحكومية أو إستغلالها بالكامل. • عدم وجود ربط شبكى بين جهاز الإحصاء الوطنى وكافة المؤسسات الأخرى بالدولة لتبادل البيانات بسهولة ويسر. • لا يتم نشر أو إتاحة جميع البيانات. • تحتاج بعض البلدان إلى تفعيل نظم الحوكمة وبعض القرارات والتشريعات المتعلقة بإرساء المبادئ الأساسية للإحصاءات الوطنية الرسمية. • لا توجد إستراتيجيات وطنية لتطوير العمل الإحصائي في العديد من الدول، وإن وجدت فإنها غير محدثة. • لا تغطي الإحصاءات الرسمية في العديد من الدول النامية القياسات المتعلقة بالحوكمة والأمن والحقوق المدنية وحقوق المرأة تغطية كافية. • عدم توافر الدعم المالى لأجهزة الإحصاء الوطنية اللازم لتمويل الإحصاءات والمسوح الميدانية. • ضعف البنية التحتية التكنولوجية، والمعلوماتية وعدم وجود ربط لشبكات البيانات على مستوى الوزارات والهيئات.
الفرص	**التهديدات**
• وجود إتفاقية عالمية(أجندة التنمية المستدامة) تدعو لرصد العديد من المؤشرات لتقييم الأوضاع الحالية ومحاولة إحراز التقدم، بالإضتفة إلى تنفيذ الأجندات الإقليمية(أجندة إفريقيا ٢٠٦٣). • دعوة المنظمات الدولية والإقليمية لضرورة صياغة إستراتيجيات وطنية لتطوير العمل الإحصائي. • إمكانية التعاون فيما بين البلدان، ونعزيز الشراكات الإقليمية لتنمية القدرات الإحصائية وتبادل الخبرات والتعلم من تجارب الهيئات الإحصائية المتطورة. • المبادرات الملموسة من الوكالات المتخصصة (منظمة الصحة العالمية – صندوق الأمم المتحدة للسكان) بقيادة	• التنوع الكبير فى مستويات ومجالات تطور العمل الإحصائى فيما بين البلدان المختلفة. • عدم المشاركة باشكل الكافى فى الهيئات التى تقود تطوير العمل الإحصائى على مستوى العالم. • عدم كفاية الموارد اللازمة لتطوير الإحصاءات الرسمية، وجعلها قادرة على المقارنة دولياً. • محدودية الموارد والمساعدات لبعض مكاتب ووكالات الأمم المتحدة لتنمية القدرات الإحصائية. • تركز بعض الجهات المانحة على إستمرارية دعم بلدان على حساب بلدان أخرى.

برنامج إقليمى بشأن التسجيل المدنى للإحصاءات الحيوية بمشاركة منظمة الاسكوا • توصيات بلدان مجلس التعاون الخليجى بضرورة إستخدام بيانات مصادر السجلات الإدارية للأغراض الإحصائية. • إقامة شراكات مع المعهد الإحصائي الدولي والرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية، وكذا التعاون مع الإتحاد الأوروبى بعد إنجاز البرنامج الإحصائى الأوروبى – المتوسطى. • الروابط القوية مع الجهات المانحة مثل: البنك الدولى، وإدارة التنمية الدولية لبريطانيا وأيرلندا، والوكالة اليابانية للتعاون الدولىJICA. • ترجمة جميع المعايير والمبادئ والمنهجيات الدولية إلى العربية مما يسهل من عملية التعلم.	

ويظهر من تقييم النظم الإحصائية الوطنية أن البيانات كثيراً ما تكون متوافرة داخل البلد، ولكنها لا تتنشر فى شكل مجموعات بيانات مشتركة يتم تداولها بسهولة، ويسر فيما بين مختلف الوزارات والهيئات داخل الدولة، مما يسبب حدوث مايسمى بفجوة البيانات.

ويتم معالجة البيانات التى تقوم بجمعها مكاتب الإحصاءات الوطنية، والبنوك المركزية، والوزارات، والجهات الحكومية المتخصصة، بمعزل عن بعضها فى معظم الأحيان. فى حين أن تجميع تلك الثروة المتوافرة من البيانات معاً من شأنها أن ييسر الإستخدام الموسع لتلك البيانات ويؤدى إلى تحسين نوعيتها وتوسيع نطاق مخرجات الإحصاءات الرسمية الوطنية.

فهناك إمكانية كبيرة لتجميع إحصاءات وطنية رسمية أكثر شمولاً من البيانات المتاحة، ولكن ذلك يتطلب تحسين التنسيق فيما بين جهات فاعلة وطنية متعددة.

<u>التعليق</u>

- يبرز التحليل الرباعى ***SWOT*** نقاط القوة، والضعف لدى أجهزة الإحصاء الوطنية (CAPMAS) كمثال، والتى يمكن أن يكون لها تأثيرات سواء إيجابية أو سلبية على بيئة العمل الداخلية مما يؤثر على الأداء المتوازن للأجهزة، كما يوضح تحليل الفرص، والتهديدات المكاسب أو الخسائر المحتملة نتيجة إكتساب تلك الفرص أو الخضوع لتهديدات بيئة العمل الخارجية. مما يفسر لنا سبب التراجع فى نسب المؤشرات المتاحة بالمقارنة بالدول الأخرى.

المبحث الثالث: التعرف على فجوة البيانات، أسباب وجودها، وأثارها علي التراجع في إنتاج مؤشرات أجندة التنمية الممستدامة.

يستلزم الطلب المتنامى على البيانات الإحصائية أيضاً معالجة الأساليب ذات الصلة بمصادر تلك البيانات، ولقد كان من الأهداف الرئيسية لوضع خطة التنمية المستدامة أن تقوم كل مجموعة من المؤشرات بخدمة السياسات العامة للدولة، وأن تكون متعددة الأغراض كى تدعم قدرة النظم الإحصائية على نقديم تلك البيانات.

ويرصد التقرير الإحصائي الوطني المعنى بإنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، الوضع الراهن للمؤشرات التي تتوافر عنها بيانات، ويسليط الضوء على بعض الفجوات، والتحديات التي تتعلق ببعض المؤشرات التي تتطلب المزيد من الدراسة، حتى يمكن الحصول عليها بصورة دقيقة ومنتظمة وقابلة للمقارنة، وتمثلت معظم فجوات البيانات فى الآتى:-

- فجوات تتعلق بتوفر وإتاحة البيانات نتيجة لعدم الترابط بين مؤسسات الدولة.
- فجوات ترتبط باستدامة جمع البيانات أو إستحداث مسوحات لتغطية مؤشرات لم يتم حسابها من قبل.
- فجوات تتعلق بمستوى التفصيلات المطلوبة (النوع، الفئات العمرية، الإعاقة ...)
- فجوات متعلقة باختلاف المفاهيم والتعاريف والمنهجيات المستخدمة.
- دورية جمع البيانات بفارق زمني طويل تؤثر على إنتاج المؤشر والذي يعني طول الفترة البينية لبعض
- مؤشرات التنمية المستدامة، مثل بيانات الإعاقة والتي يتم الحصول عليها من التعداد السكاني الذي يٌجرى كل عشر سنوات.

حيث رصد التقرير الإحصائى الوطنى الثانى لمصر لمتابعة SDGs لعام ٢٠١٩، أن عدد المؤشرات التى تم حسابها هى (١١٢) مؤشر من ٢٤٤ بنسبة (٤٧,٥ %) مقارنة بنسبة (٤٣%) بالتقرير الأول فى عام ٢٠١٨، تم إحتساب (١٠٢) مؤشر منها طبقاً للمنهجية الدولية، و(١٤) طبقاً للمنهجية الوطنية لعدم توافر البيانات على أساس المنهجية الدولية. (**الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء** ، ٢٠١٩، ص:١٤٩).

ولقد قامت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة على مدار عقوداً بجهد ملموس فى وضع وإعتماد أطر وتصنيفات إحصائية دولية تهدف إلى إنتاج المزيد من الإحصاءات الوطنية مع تعزيز قابليتها للمقارنة، وتحديد العوائق والفجوات التى تواجهها الدول فى سبيل الوصول لهذه الأهداف. حيث يتم إستخدام البيانات بشكل متزايد لقياس تقدم الدول. (***Wallman*** . ٢٠٠٨،١)

وفى الآونة الأخيرة لعبت ثورة البيانات دوراً هاماً، مما أتاح الفرصة أمام معظم دول العالم للإستثمار فى هذا المجال. وذلك فى ظل الحاجة المتزايدة لواضعي السياسات إلى بيانات عالية الجودة ومصنفة تصنيفا دقيقا لتوجيه السعي نحو أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على "حق الدول النامية في التمكين للوصول إلى البيانات وتوظيفها لتحفيز التقدم نحو التنمية المستدامة وجودة الحياة في الدول النامية، وجعل الحكومات، وأجهزة الإدارة العامة في هذه الدول أكثر

انفتاحاً وشفافية وقابلية للمساءلة، وبالطبع أكثر كفاءة مما يجعل هذه الدول قادرة على مسايرة الدول المتقدمة. (**الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠٠٨، ٨)**

علاوة على ذلك، فإن المناخ الذى تعمل فيه الإقتصادات ملئ بالمتغيرات والتحديات الملحة مثل تغير المناخ، والهجرة، والأوبئة التى لم تكن ضمن تقديرات الدول والمجتمعات (فيروس كورونا المستجد)، والتى تفرض على المنظمات الدولية، والإقليمية، والحكومات الوطنية توسيع آفاق جديدة لاستخدام النماذج والتقديرات الإحصائية لقياس المؤشرات المحتملة، ونماذج التنبؤ المستقبلية فى ظل التغيرات التى تشهدها البيئة العالمية، وحدود أساليب وتقنيات البيانات بالتعاون مع مصادر مجتمع البيانات خارج أجهزة الإحصاء الوطنية، مما يتطلب المزيد من الموارد والمساعدات الإنمائية الرسمية اللازمة لتلبية الإحتياجات من البيانات عن طريق الإحصاءات والمسوح الجديدة والمتخصصة وحاصة فى الدول النامية.

(blogs.worldbank.org)

وتتركز قضية فجوة البيانات بين العالمين المتقدم والنامي فى الربط الشبكى للبيانات، حيث يظهر ذلك بشكل أكبر فى البلدان النامية. وخاصة فى ظل تعدد وتنوع مجتمعات البيانات الجديدة، والحاجة إلى توفير منظومة متطورة فى إطار الربط بين جهاز الإحصاء الوطنى فى مصر، وجميع مصادر البيانات الإدارية (السجلات الإدارية) على مستوى الدولة بحيث تتشابك وتتكامل فيها تلك البيانات مع بعضها البعض فى نسق يقود إلى مجتمعات وقواعد بيانات ضخمة "Big Data" بما يساهم فى سد فجوة البيانات، وتحول السجلات الإدارية إلى سجلات إحصائية يسهل إستخدامها لإجراز التقدم نحو إنتاج المزيد من مؤشرات التنمية المستدامة.

وتشتهر دول شمال أوروبا باستخدامها الفعال لسجلاتها الادارية، لما لهذه السجلات من استخدامات احصائية وغير احصائية مترابطة، حيث تتقاطع الاستخدامات الاحصائية مع نظام الاحصاءات الحيوية والسجل المدني، في حين تتقاطع الاستخدامات غير الاحصائية مع أهداف الحكومات الالكترونية للدول. (**سليمان،٢٠١٣، ٣٠**).

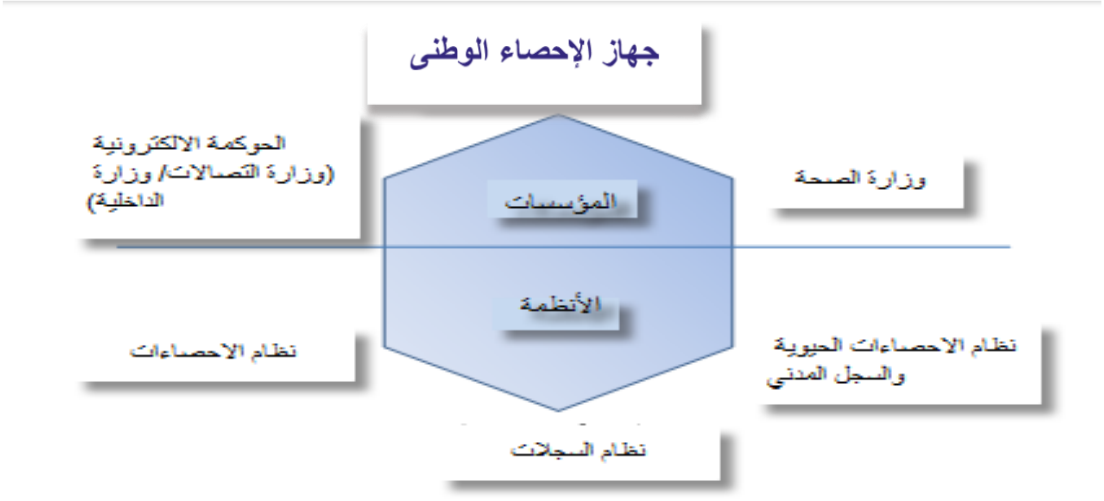

شكل(٢)،نموذج سداسي مقترح يحدد ثلاثة أدوار رئيسة وثلاثة أنظمة تلعب دوراً في فهم السجلات الادارية كمصدر للبيانات الاحصائية في الدول العربية.

- المصدر:المعهد العربى للتدريب والبحوث الإحصائية.

المبحث الرابع: إلقاء الضوء على تجارب أجهزة الإحصاء الوطنية ببعض الدول.

تشير الأدبيات العالمية في مجال إصلاح النظم الإحصائية إلى أن الدافع الرئيسي لإصلاح الإحصاءات الرسمية في أمريكا الشمالية، وخصوصاً في كندا، وفي الدول الاسكندنافية وغيرها من دول الإتحاد الأوروبي هو ظهور التقنيات الجديدة في مجال الاتصالات، وخصوصاً ظهور التقنيات، والبرمجيات المتقدمة التى تسهم بفاعلية فى معالجة البيانات المركزية التي تخدم جميع فروع الإحصاءات وبالتالى تلبى إحتياجات إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة.

ولقد تطلب هذا التغيير تغييراً كبيراً في أنماط الإدارة الإحصائية. وتحولها من الهيكل الهرمى إلى الهيكل الأفقى مما يجعلها أكثر سهولة وموضوعية من ذي قبل وتوفر بيئة إحصائية حديثة تتدفق فيها الاتصالات عبر الإدارات والمؤسسات بإنسيابية ودون تعقيد.**(UNEFPA,٢٠١١،٧)**

وتمتلك كل الدول البيانات والإحصاءات المناسبة لإنتاج مؤشرات التنمية المستدامة، وبالنظر إلى الإجراءات القوية التى تضمن فعالية عملية التقييم المستمر لأهداف التنمية المستدامة نجد أن الدول تتباين وتتفاوت من حيث هذه الإجراءات، فعلى سبيل المثال: فى رواندا نجد هناك تقارير تقييم ومراجعة طوعية ومستمرة لقضية المساواة بين الجنسين حيث تعطى الدولة أولوية لهذه القضية، فى حين فى تنزانيا نجد أن هناك قصور واضح فى عمليات المراجعة الطوعية لهذه القضية، كما نجد فى أوغنده الوضع أكثر تقدماً من حيث الإهتمام المتزايد بقضايا الشباب والنوع الإجتماعى والمساواة بين الجنسين وإصدار نقارير التقييم والمراجعة المنتظمة الخاصة بهذه القضايا.

ولقد تبنت وزارة التخطيط المصرية فكرة إصدار تقريراً حول فعاليات وتوصيات مؤنمر قدرات التقييم الوطنية ٢٠١٩ إستعرضت فيه وجهات النظر فيما يتعلق بتطوير، وتعزيز نظم التقييم والمتابعة، وتبادل الدروس والتجارب مع االدول الأخرى، إلى جانب تطوير المهارات الفنية وتعميق أساليب ومحددات التقييم خاصة فى إطار الأبعاد المتعددة، والمترابطة، والمتشابكة لأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إللى خلق جسور للتواصل من أجل تطوير الشراكات الحالية وبداية شراكات جديدة لتعزيز نظم التقييم الوطنية. **(https://www.youm٧.com/story/٢٠١٩/١٠/٢٨)**

وجدير بالذكر أن مؤتمر قدرات التقييم الوطنية الذى ينظمه مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى يتم إنعقاده كل عامين، وهو يعد بمثابة منصة لتبادل الخبرات بين مختلف الدول حول آليات وأساليب التقييم والمتابعة. فى سياق تطوير حلول مبتكرة تعتمد على البيانات من خلال تعزيز قدرات الدول التحليلية وبناء منصات رقمية لإدارة البيانات بكفاءة وفاعلية، والاستفادة من التقدم التكنولوجي لتسهيل عملية تبادل المعرفة للإسراع من عملية التنمية المستدامة.

وفيما يلى عرض لأهم نتائج تجارب التقييم التى إستعرضها التقرير المشار إليه فى الآتى:

تجربة جنوب إفريقيا: تم إدماج عملية التقييم الوطنية على المستوي القومي والمحليات، وتم الأخذ بنتائج التقييم هذه فى تعزيز عمليه تقييم الأثر، وبناء قدرات داخليه لتنفيذ عمليه التقييم مما ساهم فى تحسين إنتاج المؤشرات على مستويات أكثر تفصيلاً داخل الدولة.

تجربة مملكة ليزوثو: قامت بتدريب موظفي الحكومة على الإدارة القائمة على النتائج، وتنفيذ اطار العمل في نظرية التغيير في المتابعه والتقييم. وتمثلت أهم النتائج بعد نجاحها فى تحقيق العديد من الأهداف الألفيه فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة عن طريق التركيز على قياس الاثر باستخدام المراجعة الوطنية الطوعية، والادارة القائمة على النتائج.

تجربة تاجيكستان: تسعى الدولة نحو دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن برامج العمل الإحصائي، وتصنيف البيانات من حيث الدخل، والنوع، والسن، والعرق، والمكان الجغرافى، ويتم جمع هذه البيانات على مستوى ٦ مناطق في جمهورية تاجيسكتان.

تجربة مصر: تفعيل دور مراكز الابحاث في إخراج أوراق بحثية لصانعي السياسات العامه وصناع القرار تشمل جميع فئات المجتمع، وعرض تقييمات عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية عن الفئات المهمشة حيث تعمل مراكز الابحاث على نشر ثقافه التقييم وبناء عدد من الشراكات مع الجهات الأخرى كمثال للنهج القائم على النتائج.
وكان من أبرز نتائجها حل قضايا هامه مثل الفقر، وعدالة الفرص للنوع الاجتماعي، ودمج مراكز الابحاث مع شبكه التقييم العالمية، ونشر الوعي للعامة عن أهداف التنمية المستدامة. مما يؤدى بدوره إلى زيادة وسهولة توافر البيانات وتحقيق معدلات أفضل فى إطار مؤشرات التنمية المستدامة.

التعليق

مما سبق يتضح أنه على إختلاف طبيعة عملية التقييم، ورصد الواقع عن طريق طبيعة النظم المطبقة فى كل دولة، إلا أن معظم الدول تتفق فى أن شمولية جمع البيانات على إختلاف مستويات الدولة التنظيمية، ودورية هذه البيانات وإستدامتها، ونشرها والإفصاح عنها فى صورة تقارير وطنية أو طوعية منتظمة من شأنه أن يسرع فى عملية التقييم الفعال لموقف كل دولة من حيث إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة، مما يجعل عملية المقارنة منطقية وذات دلالة.

وخلال المبحث الخامس يتم عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثانى الذى ينص على:

" ما أهم المقترحات والمبادرات التى قد تسهم فى تحسين جودة إنتاج البيانات على المستوى الوطنى؟"

المبحث الخامس: الإستراتيجية الوطنية المقترحة ودورها في معالجة هذه الفجوات

لاشك أن هناك دوراً إيجابيا وفعالاً يمكن أن تقوم به أجهزة الإحصاء الوطنية بما تنتجه من بيانات إحصائية نظرًا لادراك اهمية الرقم الإحصائي في اي معادلة تنموية أو قرار سليم لتعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الوحدات الحكومية للوصول بالرقم الإحصائي إلى درجة عالية من المصداقية، والدقة، والشفافية، والحداثة، والإستدامة، للمشاركة في صياغة الإستراتيجيات الوطنية التى تهدف بشكل عام إلى تعزيز القدرات الأحصائية للنظام الأحصائي الوطني، وتنسجم في اهدافها مع أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار ذلك وإقتناع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التخطيط بأهمية العمل على بناء إستراتيجية وطنية تمثل الأطار الشامل الذي يحتوي كافة المحاور والأبعاد التي يغطيها النظام الإحصائي لتطوير منظومة الإحصاءات الوطنية. قام الجهاز بدور المنسق فيما بين محتلف الجهات الحكومية بالدولة حرصاً منه على تفعيل هذه الإستراتيجية التى هدفت إلى الأرتقاء بعمليات إنتاج وإستخدام للبيانات الإحصائية إلى مستويات عالية الجودة، وتمثلت ملامحها فى الآتى: **(موقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء)**

- التقييم الموضوعى والجيد لنظام الإحصاء الوطنى الحالى، وتعزيز التنسيق بين مكوناته، وما يستتبعه من آثار مباشرة على جودة الخيارات الإستراتيجية المطلوبة لتحقيق التغيير المنتظر فى المنظومة الإحصائية والثغرات التى يجب معالجتها، والتحديات التى تواجه النظام الإحصائى الوطنى.
- ضرورة مراجعة الإطار القانوني والمنظومة المهنية التي تحكم إنتاج الإحصاءات الرسمية في مصر والذي من خلالهما يتم توضيح مهام وأدوار جميع الجهات. بحيث يكون المسئول الأول عنها جهاز الاحصاء الوطني بصفته المنسق الرئيسي، وبمشاركة جميع الوزارات المعنية والهيئات التي تقوم بِتوفير البيانات، بالإضافة إلى أهمية المبادرة بالقيام بحوار مستمر مع مستخدمي هذا النوع من البيانات.
- ضرورة تحديث قانون الإحصاء الوطنى، ومدونة قواعد ممارسات الإطار المهني للنظام الاحصائي الوطني، وضع برنامج احصائي متوسط المدى وخطط عمل لتطوير وانتاج إحصاءات رسمية بالإضافة إلى برنامج تدريبي طموح لتطوير القدرات الفردية للتجاوب مع ممتطلبات وأوليات تحديث النظام الإحصائي.
- توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوي المحافظات عن طريق المحليات إلي جانب دعم قدرات المسئولين القائمين على التخطيط علي المستوي المركزي وعلي مستوى المحافظات في تطبيق مفهوم لامركزية التخطيط.
- تقييم أداء النظام الإحصائي من حيث إعتبارات الحوكمة من خلال فصل الدور التنفيذى عن الدور الرقابى (التشريعات، التنسيق والتشاور، الإطار المؤسسى والتنظيمى، المهنية والحرفية، جمع البيانات وتحليلها، إصدار تقارير المتابعة الدورية والتقييم)، البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية والمالية.
- أستيعاب التطورات االمستجدة فى الأساليب والمنهجيات الإحصائية، وكذا ضرورة الإلتزام بمعايير القياس العالمية الخاصة بآليات ضبط جودة مخرجات النظام الإحصائى من بيانات إحصائية.
- دراسة مدى الإستجابة لإحتياجات مستخدمى البيانات الإحصائية، ومدى رضاهم عن تلك المخرجات وبالتالى تحديد الخلل في العرض والطلب على البيانات.
- دعوة العديد من المنظمات الدولية والإقليمية للشراكة من أجل التنمية PARIS٢١ ومنظمات أخرى (بنك التنمية الأفريقيAFDB، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا UNECA، UNICEF، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA للمساعدة في بدء إجراءات العمل لبناء الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات.

- تشكيل فريق من الخبراء يضم ١١ خبير دولي في مختلف المجالات الإحصائية من المنظمات المذكورة، بالإضتفة إلى شركاء العمل الإحصائي من الوزارات والهيئات، مراكز الفكر، والمراكز البحثية المختلفة للبدء في تقييم الوضع الحالي للنظام الإحصائي.

جميع ماتقدم من شأنه أن يعزز من التنسيق الجيد والربط بين مختلف الوحدات الإحصائية المختصة بداخل الوزارات ومؤسسات الدولة بجميع قطاعاتها بما يحقق الإنسجام والتعاون، ويسهم فى بناء نظام إحصائى قوى يوفر إحصاءات وطنية مستدامة، ومتطورة، وذات جودة عالية يمكن الإعتماد عليها فى بناء الخطط ورسم السياسات المستقبلية.

متابعة تنفيذ وتحديث إستراتيجية مصر ٢٠٣٠.

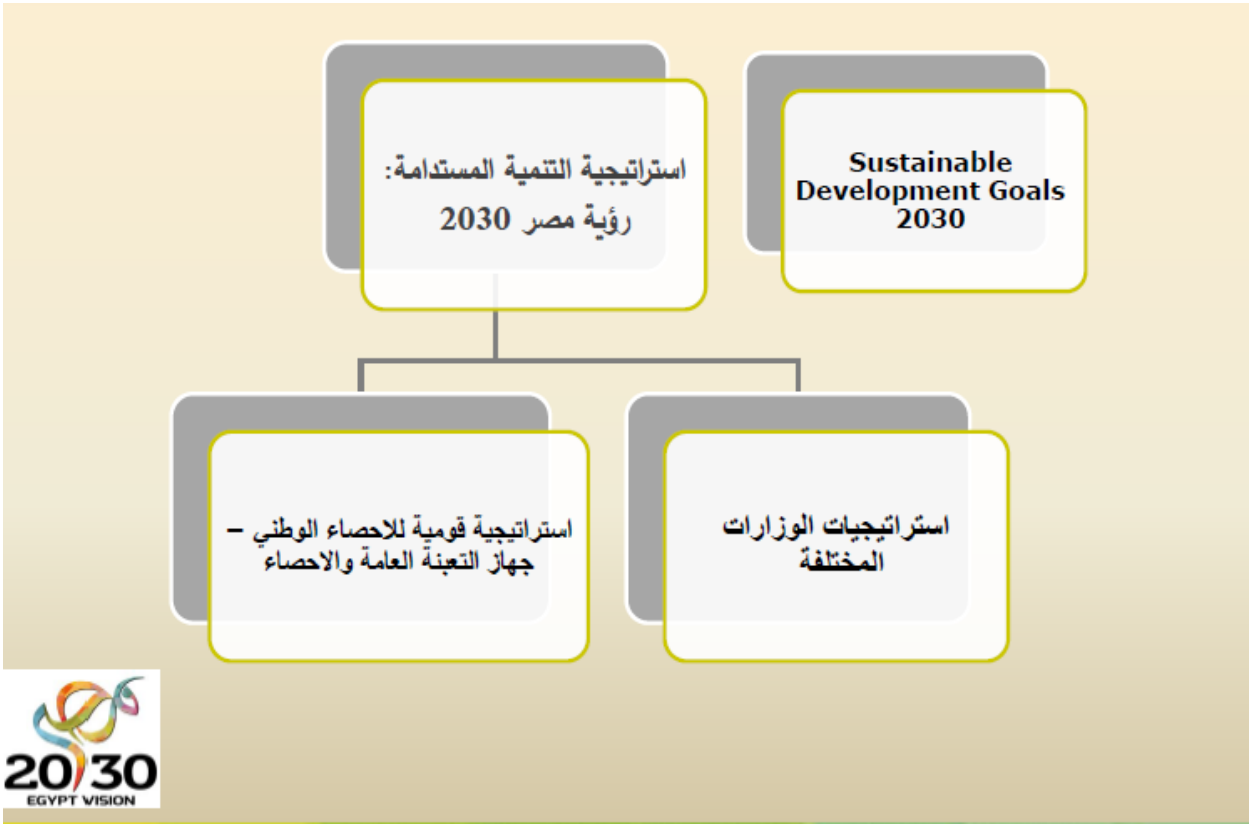

شكل (٣) منظومة العمل فى إطار الربط بين إستراتيجية مصر٢٠٣٠ ، وخطة عمل الحكومة، وأجندة التنمية المستدامة العالمية، وتمثل إستراتيجية تطوير الإحصاءات الوطنية CAPMAS أحد عناصرها.

يتضمن هذا القسم من البحث عرض ومناقشة نتائج التساؤل الذى ينص علي " ماهو دور أجهزة الإحصاء الوطنية في إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة؟ من خلال إستعراض لبعض الأجهزة الإحصائية فى مجموعة من الدول.

سجلت البلدان على إختلاف تصنيفاتها من دول متقدمة أوصاعدة أو نامية مستويات مختلفة من التقدم فى مسار إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة، وذلك تبعاً لقوة أجهزة الإحصاء الوطنية المعنية بإنتاج البيانات، والتقارير اللازمة لرصد تلك المؤشرات، ولايزال عليها بذل المزيد من الجهود نحو تحقيق التنمية المنشودة، وفيما يلى عرض مقارنة بين مصر وبعض الدول من حيث ترتيبها، ونسبة ماحققته من مؤشرات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠, وذلك طبقاً للدعم الإحصائى المقدم فى كل دولة، كما وردت بتقرير التنمية المستدامة٢٠١٩ الصادر عن الأمم المتحدة، بعنوان "التحولات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، والذى يتم إعداده بناءاً على تقارير المراجعة الطوعية التى تقدمها البلدان، وهو بذلك يعد بمثابة أداة لتحفيز البلدان للإهتمام بمؤشرات SDGs العالمية، والقيام بالمبادرات لتطوير التقييمات المحلية للتقدم فى إنتاج مؤشرات SDGs. (Sustainable Development Report, ٢٠١٩)

بالإضافة إلى التطرق إلى طبيعة النظام الإحصائى من كونه مركزياً كما فى (٨٧%) من الدزل العربية أم شبه مركزياً، أم لامركزياً، ومدى إستقلالية هذه الأجهزة، أو تبعيتها لجهات أخرى. (**الدليمي،٢٩٩،٢٠٠٧)**

م	الدولة	الترتيب دولياً	نسبة ماحققته من أهداف أجندة ٢٠٣٠	النظام الإحصائى	الإستقلالية والتبعية	استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات
١	كندا	٢٠	%٧٧,٩	مركزى	مستقل	√ (لديها إستراتيجية وتقوم بتطويرها)
٢	استراليا	٣٨	%٧٣,٩	مركزى	مستقل	√ (لديها إستراتيجية وتقوم بتطويرها)
٣	البرازيل	٥٧	%٧٠,٦	مركزى	يتبع وزارة الإقتصاد	√(مرحلة التنفيذ)
٤	تونس	٦٣	%٧٠,٠	شبه مركزى	يتبع المجلس الوطنى للإحصاء بإشراف الوزير	√(مرحلة التنفيذ)
٥	مصر	٩٢	%٦٦,٢	مركزى	يتبع وزارة التخطيط	√(مرحلة التنفيذ)
٦	جنوب إفريقيا	١١٣	%٦١,٥	مركزى	مستقل	√(مرحلة التنفيذ)

جدول رقم(٢) قام الباحث بتجميعه من بعض التقارير الدولية طبقاً لمؤشر مركب .

فيما يلى أمثلة للإستفادة من تجارب بعض أجهزة الإحصاء الدولية من خلال التعرف على خصائصها، ومنظومة العمل بها، وكيف ساهم ذلك فى تحسين أوضاع الدولة نحو التقدم فى تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة٢٠٣٠.

كندا

إن هيئة الإحصاء الكندية تعمل كهيئة تنسيق للنظام الإحصائي الوطني بصفة عامة، ومركزاً للتنسيق المركزي للإبلاغ عن بيانات كندا لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية، فهى مسؤولة عن جمع البيانات، ومقارنتها وتحليلها، وعرضها، ونشرها من أجل المراقبة المنتظمة للتقدم الكندي مقابل المؤشرات العالمي.

وقد طورت الحكومة الكندية مركزاً عالمياً لنشر بيانات أهداف التنمية المستدامة، الذي تستضيفه هيئة الإحصاء الكندية لتواصل الهيئة فحص، وتجميع البيانات منتجات هيئة الإحصاء الكندية، والتى قد تكون مفيدة لإعداد التقارير حول أهداف التنمية المستدامة، وتقديمها في أداة تحليلية تفاعلية واحدة. (www.statcan.gc.ca/eng/start)

(the Government of Canada Sustainable Development Goals Data Hub, hosted by Statistics Canada.)

كما يشرف جهاز الإحصاء الكندى على إعداد مؤشرات الإستدامة البيئية الكندية لقياس التقدم فى تحقيق الغايات والأهداف لكل جهة من الجهات الواردة (بالإستراتيجية الفيدرالية للتنمية المستدامة FSDS) ، وقد انعكس ذلك بصورة واضحة فى موقفها نحو تحقيق أهداف أجندة٢٠٣٠ وكذا ترتيبها دولياً. **(ماجد خشبة، وآخرون،٧٧،٢٠١٦)**

البرازيل

المعهد البرازيلى للجغرافيا والإحصاء – IBGE هو كيان للإدارة العامة الفيدرالية التابعة لوزارة الاقتصاد، وهو المزود الرئيسي والرسمى للبيانات والمعلومات في البلاد بإعتباره جهاز الإحصاء الوطنى، والذي يلبي احتياجات أكثر شرائح المجتمع المدني تنوعًا، وكذلك الوكالات الحكومية الفيدرالية وحكومات الولايات والبلديات.

ويقدم IBGE نظرة كاملة وحديثة للبلد، من خلال أداء وظائفه الرئيسية المتمثلة فى: إنتاج، وتحليل، وتنسيق، وتوحيد، المعلومات الإحصائية، وتنسيق النظم الإحصائية ودمجها مع نظم المعلومات الجغرافية لرسم الخرائط الوطنية للتركيز على متطلبات التنمية فى الدولة. (www.ibge.gov.br/instituciona)

حيث تعتبر البرازيل من دول امريكا الجنوبية الصاعدة بقوة نحو التنمية، فهي عضو ضمن مجموعة العشرين(G٢٠)، ولقد قامت بالعديد من المبادرات والبرامج فى سبيل تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة. وقد جعلها ذلك تلقى تأييداً ملموساً من المنظمات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة، مما دعت الحاجة إلى ضرورة إستخدام أساليب لقياس وتقييم الأداء وتحقق ذلك من خلال دعم جهاز الإحصاء الوطنى بوضع مؤشرات للتتبع والقياس على مستويات قطاعية، وعبر الوزارات، والمناطق لتقييم آثار، ومدى إنتفاع المواطنين من تلك البرامج.

ولقد كان لجهاز الإحصاء الوطنى (المعهد البرازيلى للجغرافيا والإحصاء–IBGE) دوراً مبكراً لإنتاج مؤشرات التنمية المستدامة، منذ استضافت قمة الأرض عام ١٩٩٢، وقمة التنمية المستدامة (Rio+٢٠) عام٢٠١٢ على أرضها. لتصل عدد المؤشرات التى قام بإنتاجها لـ (٦٠) مؤشر عام ٢٠٠٨ تغطى مجالات (اجتماعية، اقتصادية، بيئية، ومؤسسية). **(مرجع سبق ذكره، ص،٨٧)**

استراليا

تعتبر إدارة الإحصاء الأسترالية ABS مثال جيد لأنظمة الإحصاءات المركزية حيث، حققت تقدمًا واسعًا في بناء القدرات الإحصائية الفنية فهى تمثل نموذجًا متكامل لإدارة إحصائية حديثة مسؤولة عن القيام بالعمليات الإحصائية على المستوى الوطني، من خلال التنسيق مع حكومات الأقاليم لتوفير المعلومات بما يضمن تنسيق البيانات الإحصائية، وتجنب تكرار عملياتها، بالإضافة إلى ضمان تكامل البيانات وتعظيم إستخداماتها. **(الدليمى ، ٤٦،٢٠٠٨)**

وأصبحت إدارة الإحصاء الإسترالية بمثابة أداة إتصال مع الدول الأخرى، والمنظمات الدولية فيما يتعلق بالأمور الإحصائية، وبذلك فهى الممثل الرسمي للدولة في توفير المعلومات الإحصائية إستنادًا إلى الصلاحيات المخولة لها للتعامل مع الدول الأخرى والهيئات الدولية والإقليمية.

وبعد التوسع في إستخدام تكنولوجيا المعلومات، والبيانات الضخمة، واستخدام المعلومات الإدارية للأغراض الإحصائية إستطاعت إستراليا الدمج بين نظم المعلومات الإحصائية والجغرافية. وإتجهت إلى تقليل تكاليف العمل الإحصائي وتقديم الإستشارات الإحصائية.**(www.abs.gov.au)**

ففي عام ٢٠٠٢، أصبح المكتب الأسترالي للإحصاءات أول وكالة إحصائية وطنية تنتج أداة قياس لها نطاق تركيز واسع لتقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني، حيث وضعت برنامج سمى وقتها "قياس التقدم الذي أحرزته أستراليا". **(تقرير فريق أصدقاء الرئيس،١٠،٢٠١٤)**

جنوب إفريقيا

تمتلك جنوب إفريقيا هيئة إحصاء مستقلة، ولا يجوز لأى شخص أو جهاز بالدولة التدخل فى شئون عملها، وقد قامت الدولة بإعطاء أولوية لبرنامج عمل "إحصائيات جنوب إفريقيا"، فى سبيل تنمية جهاز الإحصاء الوطنى، مما يلقى على عاتقه مسؤولية كبيرة بإعتباره الجهة الرسمية المسئولة عن إنتاج البيانات بالدولة. **(www.statssa.gov.za)**

حيث تعمل الحكومة بنظام الإدارة بالنتائج مما بدفع حكومة جنوب إفريقيا إلى تخصيص موارد أكبر لهيئة الإحصاء لبناء القدرات الإحصائية، وإنتاج البيانات المطلوبة لرصد مزيد من التقدم في أهداف التنمية المستدامة. فجهاز الإحصاء الوطنى فى جنوب إفريقيا لديه مهام خاصة تتعلق بإنتاج المؤشرات بالإضافة إلى مهام أخرى لا تقل أهمية عن جهاز المحاسبة والمراجعة العامة فى جنوب إفريقيا. **(مرجع سبق ذكره، ص:٩٤)**

تونس

يمثل المعهد الوطنى للإحصاء فى تونس الهيكل التنفيذى المركزى ضمن الهياكل العمومية للإحصاء المكونة للمنظومة الوطنية الإحصائية. حيث يتولى مهمة جمع الإحصاءات، ومعالجتها، ونشرها، وتزويد المؤسسات، والمنظمات، ووساءل الإعلام، والباحثين بكافة البيانات الإحصائية المتعلقة بمختلف المجالات، كما يتولى المعهد مهمة الكتابة للمجلس الوطني للإحصاء المكلف بتنسيق أعمال الهياكل العمومية للإحصاء، وتنظيم التشاور بين منتجي و مستعملي الإحصائيات.(www.mdici.gov.tn/ar)

فهو يقوم بدور محورى فى تنظيم التوثيق الإحصائى الوطنى فيما بين مكونات المنظومة الوطنية للإحصاء، بالإضافة إلى التنسيق الفنى بين الأنشطة الإحصائية، والمناهج المتبعة فى إعدادها ومقاربتها بمثيلاتها فى الخارج.

كما يقوم المعهد بتنظيم التعاون الدولى فى ميدان الإحصاء بين المعهد والجهات الخارجية، والمنظمات الدولية المختلفة، مما يسهم فى تطوير االعمل الإحصائى وتبادل الخبرات فى المجال الإخصائى الدولى. ولقد قدمت تونس ورقة عمل حول "الدروس المستفادة من التجربة التونسية في تطبيق الإستراتيجية الإحصائية" تضمنت شرحاً للبرنامج الوطنى للإحصاء وقد ظهر هذا فيما بعد واضحاً فى النتائج الجيدة التى أحرزتها تونس فى إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة. **(الدليمي مرجع سبق ذكرة،١٤)**

مصر

يتمتع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بصفته (جهاز الإحصاء الوطنى) بمكانة رفيعة بين أجهزة الدولة الحكومية في مصر. فهو مؤسسة ذات استقلالية تقنية، حيث تستخدم الإحصاءات الرسمية في صياغة السياسات العامة وصنع القرار. **(National Statistical System Assessment,٢٠١٥ , Egypt,Escwa,UN, pa٦)**

يقوم الجهاز بجمع العديد من البيانات، والإحصاءات، والمسوح الميدانية والتعدادات التى تمكنه من إنتاج الإحصاءات المتنوعة فى المجالات الإجتماعية، والإقتصادية، والبيئية، كما يقوم بإعداد التقارير الوطنية المعنية برصد ومتابعة مؤشرات التنمية المستدامة من خلال وحدة التنمية المستدامة التى تم إنشاؤها لهذا الغرض منذ عام ٢٠١٥.

يلتزم الجهاز بتطبيق المعايير الدولية فى جمع الإحصاءات الوطنية، كما يلتزم بتوحيد المفاهيم، والمنهجيات العالمية فى حساب مؤشرات التنمية المستدامة، وكذا المؤشرات الإقليمية لأجندة إفريقيا٢٠٦٣، والربط بين الأطر والأجندات الوطنية، والإقليمية، والدولية. بالإضافة إلى تقديم المقترحات التى من شأنها معالجة فجوة البيانات فى مؤشرات التنمية المستدامة٢٠٣٠، وأجندة إفريقيا٢٠٦٣ .

ويواجه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء العديد من التحديات كباقى أجهزة الإحصاء التى توجد بالدول النامية أهمها نقص الموارد اللازمة لتمويل إنتاج العديد من الإحصائيات التى تفى بمتطلبات مؤشرات أجندة التنمية المستدامة، وفيما يلى عرض لموقف مصر نحو إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة كما ورد بالتقرير الإحصائى الوطنى لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة٢٠٣٠ فى مصرالذى صدر فى ديسمبر ٢٠١٩.

يعرض التقرير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لأحدث البيانات المتاحة جزئياً حتى عام ٢٠١٨، على مستوى المؤشرات التى وصل عددها إلى ١١٦ مؤشر من إجمالى ٢٤٤ بنسبة إتاحة ٤٧,٥% مقارنة بالتقرير السابق ٤٣%، بزيادة قدرها ٤,٥% تم إنتاج (١٠٢) مؤشر بمنهجية دولية، (١٤) مؤشر بمنهجية وطنية لعدم توافر بيانات لحساب هذه المؤشرات، كما يتم حساب بعض المؤشرات بطريقة جزئية فى حالة عدم توافر بعض عناصر معادلة حساب المؤشر، وفيما يلى عرض لهذه المؤشرات طبقاً للمنهجية المستخدمة فى حسابها، وكذا تصنيفها طبقاً لكل مرحلة وعلى مستوى الأهداف السبعة عشر.

١. إجمالي عدد المؤشرات المحسوبة وفقاً للمنهجية (جدول رقم ٣)

المنهجية	عدد المؤشرات
منهجية دولية	١٠٢
منهجية وطنية	١٤
الإجمالي	١١٦

- المصدر:CAPMAS

٢. تصنيفات المؤشرات (Tiers) (جدول رقم٤)

التصنيف	عدد المؤشرات في كل تصنيف	عدد المؤشرات المتوفرة وفقاً للتقرير الإحصائي
التصنيف الأول Tier I	١١٦	٧٨
التصنيف الثاني Tier II	٩٢	٣٣
التصنيف الثالث Tier III	٢٠	٥
Multiple Tiers	٤	—
الإجمالي	٢٣٢	١١٦

- المصدر:CAPMAS

٣. مقارنة بين نسب إتاحة البيانات طبقاً للتقارير الإحصائية الوطنية خلال السنوات ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ .

شكل(٤) يوضح مقارنة بين نسب إتاحة المؤشرات فى التقريرين خلال عامى٢٠١٨،٢٠١٩

- المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

النتائج والتوصيات

٤/٢ النتائج

- إحراز تقدم ملحوظ في إستخدام التكنولوجيا الحديثة فى جمع البيانات وطرق إخراجها، وعرضها، وربطها بنظم المعلومات الجغرافية المكانية لإحداث تأثير مرئى يسهل من عملية قراءة البيان.
- سهولة نشر البيانات بإستخدام التطبيقات الذكية (مرصد لمتابعة Mobile Application – SDGs)، والتى يسهل تداولها بواسطة الباحثين والعامة.
- التحول نحو إستخدام التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها بدلاً من إستخدام النظام الورقى فى جمع البيانات، ولقد كان التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت٢٠١٧ بداية الإنطلاق لهذا التغيير، والذى تبعه العديد من الأبحاث، والمسوح الميدانية، وآخرها التعداد الإقتصادى ٢٠١٨/٢٠١٧ والذى تم إجراءه بالكامل إلكترونياً، مما أدى إلى توفير الوقت والجهد وسرعة إصدار، ونشر النتائج.
- مشاركة الإحصائيين في المؤتمرات، وورش العمل الدولية، والإقليمية، مما يجعلهم مطلعين على كل ماهو جديد، ويصقل من مهاراتهم العملية.
- غياب بعض البيانات التى يمكن أن يستخدمها CAPMAS فى إنتاج بعض مؤشرات التنمية المستدامة نتيجة لعدم التسيق بين مصادر البيانات الوطنية الحكومية أو إستغلالها بالكامل.
- عدم وجود ربط شبكى بين جهاز الإحصاء الوطنى وكافة المؤسسات الأخرى بالدولة لتبادل البيانات بسهولة ويسر.
- لا يتم نشر أو إتاحة جميع البيانات .
- تحتاج بعض البلدان إلى تفعيل نظم الحوكمة وبعض القرارات والتشريعات المتعلقة بإرساء المبادئ الأساسية للإحصاءات الوطنية الرسمية.
- لا توجد إستراتيجيات وطنية لتطوير العمل الإحصائي في العديد من الدول، وإن وجدت فإنها غير محدثة.
- لا تغطي الإحصاءات الرسمية في العديد من الدول النامية القياسات المتعلقة بالحوكمة والأمن والحقوق المدنية وحقوق المرأة تغطية كافية.
- عدم توافر الدعم المالى لأجهزة الإحصاء الوطنية اللازم لتمويل الإحصاءات والمسوح الميدانية المتخصصة، أو الأكثر تصنيفاً، وتفصيلاً على جميع مستويات، وتقسيمات الدولة الإدارية.
- ضعف البنية التحتية التكنولوجية، والمعلوماتية وعدم وجود ربط لشبكات البيانات على مستوى الوزارات والهيئات.
- زيادة وسهولة توافر البيانات يعمل علي حل قضايا هامه مثل الفقر، وعدالة الفرص للنوع الاجتماعي، ودمج مراكز الابحاث مع شبكه التقييم العالمية، وتعزيز التنمية المستدامة.
- ترتيب مصر عالمياً (٩٢) ونسبة ماحققتة من أهداف التنمية المستدامة(٠٦٦,٥%) إعتماداً علي البيانات الإحصائية لتقارير الأمم المتحدة .
- عدد مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة طبقاً للمنهجية الدولية (١٠٢)، والوطنية(١٤) .
- عدد مؤشرات التصنيف الأول (١١٦) تم توفير(٧٨) مؤشر منها فى التقرير الإحصائي الوطنى٢٠١٩.

٥/٢ التوصيات

- بناء نظام مؤسسي يعمل على خلق التكامل بين النظم الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية الخاصة بالتنمية المستدامة.
- منح أجهزة الإحصاءات الوطنية صلاحيات تجعلها مستقلة وحيادية فى التعبير عن الواقع المجتمعى(تطبيق معاييرالحوكمة).
- الإهتمام بتأهيل كوادر شباب الإحصائيين على أعلى مستوى، لرفع قيمة العمل الإحصائى بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والتغيرات السريعة الحالية والمستقبلية.
- أهمية تخصيص وتدبير الموارد المالية الملائمة لأجهزة الإحصاء الوطنية، وذلك من أجل القيام بدورها في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة.٢٠٣٠ كى تتمكن من القيام بدورها لإستدامة توفير البيانات الإحصائية الدقيقة والموثوقة لإنتاج مؤشرات التنمية المستدامة التى تتسم بضخامة عدد المؤشرات المطلوب رصدها وتعقدها وتنوع تفصيلاتها.
- دعم مكاتب الإحصاء الإقليمية فى إطار التحول إلى اللامركزية، وإمدادهم بالكفاءات البشرية المؤهلة، ووسائل جمع البيانات المتطورة للإرتقاء بمنظومة العمل الإحصائى، وذلك في بعض الأعمال الإحصائية على المستويات القطاعية والمحلية، مع ضرورة التنسيق مع جهاز الإحصاء الوطنى المركزى وفق أسس ومعايير محددة، وبما يتفق مع القوانين الإحصائية. بما يمكنها من توفير البيانات المرتبطة بالتخطيط الإقليمى بما يساعد المخطين فى تحقيق مزيد من التنمية المتوازية قطاعياً وإقليمياً، ويتماشى مع خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- إخضاع إدارات الإحصاء فى الوزارات والمؤسسات الحكومية للإشراف الفنى، والإدارى، والتدريب من قبل جهاز الإحصاء الوطنى وذلك لتوحيد المفاهيم الإحصائية، وضمان جودة البيانات.
- إنشاء قاعدة بيانات قومية ضخمة كمصدر للبيانات والمعلومات(HUB) لجميع الأطراف على أن تشمل الأطراف الحكومية، والقطاع العام والخاص، والمنظمات الإقليمية والدولية للمساهمة فى بناء الخطط القومية السليمة وإدارة موارد الدولة بفاعلية.
- إستخدام نظم المعلومات الجغرافية لربط البيانات على جميع مستويات الدولة قطاعياً، وإقليمياً، جغرافياً من خلال من أجل إلقاء الضوء على إحتياجات المواطنين والمناطق من التنمية والمشاريع القومية.
- ربط نظم المعلومات الإحصائية بنظم المعلومات الجغرافية من خلال خرائط تفاعلية موقع عليها التقسيمات الإدارية للدولة، وبيانات السكان الديموجرافية، والمشروعات القومية التى تنفذ بها، وموزعاً عليها مؤشرات التنمية المستدامة على مستوى هذه التقسيمات، على أن يتم تحديث هذه الخرائط بإنتظام كلما أمكن ذلك.
- وضع خطة لنشر الوعى الإحصائى، وأهمية العمل الإحصائى وكذا التوعية بأهداف التنمية المستدامة، ومؤشراتها بالجامعات، والهيئات، والمدارس بالإتفاق مع كل من وزارة الثقافة، والإعلام، والتربية والتعليم. على أن تكون الخطة ذات بعدين أحدهما قريب متمثل فى برامج التوعية سواء بالإذاعة أو بالتليفزيون أو بالندوات والمحاضرات. والآخر مستقبلى متمثل فى تضمين مادة لدراسة التنمية المستدامة وأهدافها، ومؤشراتها فى المناهج الدراسية لمختلف المراحل، وفى كافة المؤسسات التعليمية.

- إعطاء أولوية للمناطق الأكثر فقراً والمحرومة تنموياً، لإجراء مسوحات إحصائية ذات دورية متقاربة من أجل رصد إحتياجات هذه المناطق من خلال توفير البيانات اللازمة عنها بغرض إعطائها أولوية فى عمليات التخطيط القومية.
- تحديد مجموعة من المؤشرات يتم العمل عليها فى الفترة القادمة، وتحديد إحتياجاتها من المسوح الإحصائية والخبرات الفنية التى تمكن من إحتسابها بالمنهجية الدولية، وتصميم نماذج للتنبؤ المستقبلى تأخذ فى الإعتبار التحسب لأى متغيرات قد تطرأ سواء بالإستعداد للتغيرات المناخية المحتملة، أو مخاطر الأوبئة التى لم تكن فى الحسبان.
- ضرورة الربط بين، وتوطين أهداف، ومؤشرات أجندة التنمية المستدامة العالمية٢٠٣٠، وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣ الإقليمية، ضمن الرؤى والإستراتيجيات الوطنية (رؤية مصر ٢٠٣٠)، وكذا الخطة متوسطة الأجل، وبرنامج عمل الحكومة فى إطار للمتابعة والتقييم يضمن سلامة الإتساق، والتناغم بين هذه الإستراتيجيات، وسلامة تحقيقها للأهداف المرجوة.
- التأكيد على أهمية عقد الشراكات، والإتفاقيات بين CAPMAS والأجهزة الإحصائية الدولية، والإقليمية، وعقد ورش عمل لتبادل الخبرات والخروج بالدروس المستفادة من تجارب هذه الدول، والتى من شأنها تطوير العمل الإحصائى.

قائمة المراجع

أولاً المراجع باللغة العربية:

١. أيسر طعمه. نفير مساد ، رصد واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين ، ٢٠١٩ ، ص : ٣

٢. بارود، نعيم سلمان.(٢٠٠٥). متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الاحصائية، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة، فلسطين : الجهاز المركزي للاحصاء : (٦) : ١-١٠٥

٣. بركات، مراون. (٩-١٠ فبراير.٢٠١٦). التحديات التي تواجه الأجهزة الاحصائية في ظل ثورة البيانات الكبيرة : دراسة حالة فلسطين، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي العلمي الخامس، القاهرة، اتحاد الإحصائيين العرب، ١-٢١

٤. بوحجلة، محمد. (٢٠١٥). التنمية المستدامة فى الجزائر من خلال بعض المؤاشرات الاحصائية خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١١، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر : جامعة بليدة : ٦ (١) : ٧١-٩٢

٥. تقرير المراجعة لوظائف النظام الإحصائى العراقى، ٢٠١١، UNEFPA

٦. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠١٨)، تقرير النظام الأيكولوجي للبيانات في مصر لدعم التنمية المستدامة، ص: ٥ .

٧. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،(٢٠٠٨) ، تقرير النظام الأيكولوجي للبيانات في مصر لدعم التنمية المستدامة، ص: ٨ .

٨. خليل، مصطفى عمر محمد.(٢٠١١). نظم المعلومات الإحصائية ودورها في تحقيق إستراتيجيات التنمية المستدامة السودان نموذجا (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الدراسات العليا، السودان : جامعة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

٩. الدليمي، اسماعيل؛ والحمداني، أحمد شهاب؛ وفاضل، السيدة ميساء محمد.(١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٧). دراسة واقع الأجهزة الإحصائية في الدول العربية، المؤتمر الاحصائى العربى الاول، الاردن : المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية : ٦٦٧-٧٠٨

١٠. زيان، أمنة.(٢٠١٧). دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة مقارنة بين الجزائر، مصر والإمارات العربية المتحدة، مؤتمر إدارة الجودة والأعمال، ابداعات عربية، الامارات العربية المتحدة : جامعة حمدان بن محمد الذكية : ٥٨٩-٥٩٤

١١. طعمه، أيسر، ونفير مساد. (نيسان.٢٠١٩). رصد واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، كلية الحقوق والادارة العامة، فلسطين : جامعة بيرزيت : ١-٤٣

١٢. اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة, المجلس الإقتصادى والإجتماعى, (٢٠١٥), تقرير اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، ص ٣ : ٦،

١٣. مقناني، صبرينة، شبيلة، مقدم .(مارس.٢٠١٩). دور البيانات الضخمة في دعم التنمية المستدامة بالدول العربية. مجلة دراسات وتكنولوجيا المعلومات، قطر : دار جامعة حمد بن خليفة : (١)

١٤. نصار، على وأخرون.(يوليو.٢٠١٦). نحو اطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٣٠، نشرة الانشطة البحثية، القاهرة : المعهد القومى للتخطيط : ١-٤

١٥. نعيم سليمان بارود،متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، الجامعة الإسلامية غزة، يناير ٢٠٠٥، ص:١

١٦. النمر, منال محسن مصطفى.(٢٠١٧). إستخدام الحوسبة السحابية لتعظيم قدرات تكنولوجيا المعلومات فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (رسالة ماجستير غير منشورة)، القاهرة ، معهد التخطيط القومى.

ثانياً المراجع باللغة الإنجليزية:

١٧. Arman Bidarbakhtnia, (٢٠١٩), Measuring Sustainable Development Goals (SDGs): An Inclusive Approach, Wiley online Library.

١٨. Bascand, Geoff. (٢٧-٣٠ October ٢٠٠٩), the role and challenges for official statisticians in fostering progress. The ٣rd OECD World Forum on "Statistics, Knowledge and Policy" Charting Progress, Building Visions, Improving Life Busan, Korea.١-١٤

١٩. Dang, Hai-Anh H.; Fu, Haishan; Serajuddin, Umar (٢٠١٩) : Tracking the Sustainable Development Goals: Emerging Measurement Challenges and Further Reflections, GLO Discussion Paper, No. ٣٢٧, Global Labor Organization (GLO), Maastricht

٢٠. Katherine K. Wallman and Suzann K. Evinger, ٢٠٠٨, International Standards for Compilation of Statistics The Gap between Standards Adoption and Standards Implementation, pa:١

٢١. Per Arild Garnasjordet, Iulie Aslaksen, Mario Giampietro, Silvio Funtowicz and Torgeir Ericson.(٢٠١٢). Sustainable Development Indicators: From Statistics to Policy, Env. Pol. Gov. ٢٢, ٣٢٢–٣٣٦

٢٢. Svetlana Jesilevska, Daina Skiltere.(٢٠١٩). Development of A Complex Approach For Evaluation of Statistical Data, Statistical Journal of the IAOS, ٣٥: ٢١١–٢١٩

٢٣. Tedou, Joseph.(٢٠٠٧). Evolution Of National Statistical Systems Cameroon, Retrieved from www.statistics-cameroon.org

٢٤. National Statistical System Assessment,٢٠١٥,Egypt,Escwa,UN, pa: ٦

ثالثاً المواقع الإلكترونية:

١. موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء WWW.CAPMAS.eg.gov

٢. وزارة التخطيط – تقريرًا حول-فعاليات-وتوصيات-مؤتمر-قدرات-التقييم(https://www.youm٧.com/story/٢٠١٩/١٠/٢٨)

٣. موقع جهاز الإحصاء الكندى https://www.statcan.gc.ca/eng/start

٤. موقع المعهد البرازيلى للجغرافيا والإحصاء https://www.ibge.gov.br/institucional/o-ibge.html

٥. موقع إدارة الإحصاء الإسترالية https://www.abs.gov.au/

٦. موقع هيئة الإحصاء بجنوب إفريقيا http://www.statssa.gov.za/

٧. موقع المعهد الوطنى للإحصاءات بتونس http://www.mdici.gov.tn/ar/

٨. https://blogs.worldbank.org/ar/voices/how-to-invest-in-the-data-revolution

٩. https://doi.org/١٠,٥٣٣٩/jist.٢٠١٩,٤